

جامعة غرداية  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة



فرع: المحاسبة  
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
التخصص: المحاسبة  
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
بعنوان:

متطلبات تطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية  
- دراسة لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة في ولاية غرداية -

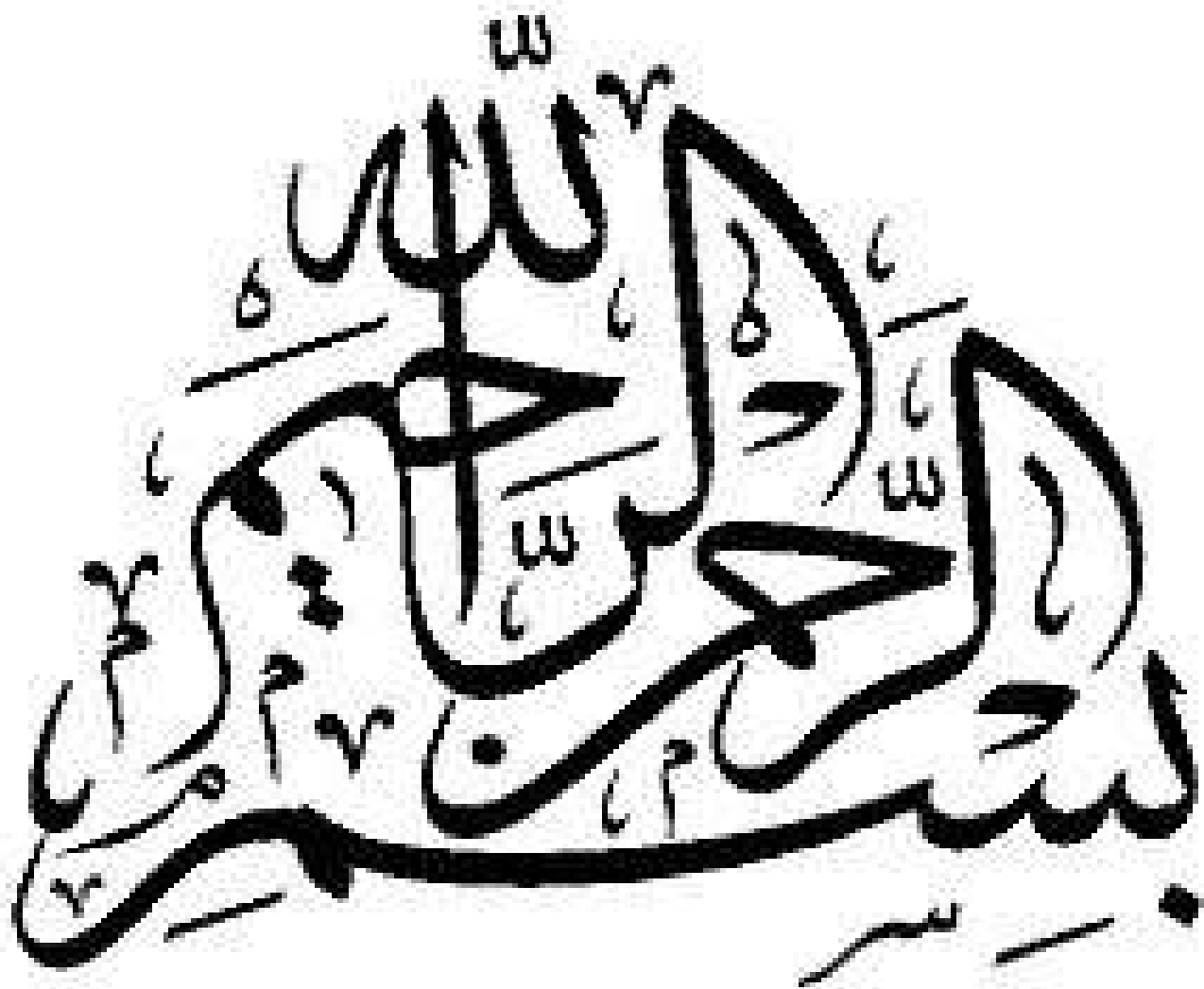
تحت إشراف: أ.د/ عجيلة محمد  
مساعد المشرف: أ.د/ عجيلة حورية

من إعداد الطالبتين:  
حروز نوال  
بوعلاوي أمينة

اللجنة المكونة من الأساتذة

الرتبة	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
/أ	رواني بوحفص	جامعة غرداية	رئيسا
/د	عجيلة محمد	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
/د	عجيلة حورية	جامعة غرداية	مساعد المشرف
/أ	بن مولاي زينب	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 2020/2019م



# شكر و عرفان

لو كان يستغني على الشكر ماجد لرفعة مجد أو لعزة شأن

لما ندب الله العباد لشكره وقال أشكروني أيها الثقلان

نحمد الله تعالى ونشكره على أن من علينا بفضله ووفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع، ثم نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور الفاضل "عجيلة محمد" الذي تكرم بالإشراف على هذا العمل، ولم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة، وإلى جميع أساتذة قسم مالية ومحاسبة وخاصة الأساتذة الذين أثاروا لنا درب العلم والمعرفة خلال مسيرة ثلاثة سنوات من التحصيل العلمي،

كما نغتنم الفرصة لتقديم الشكر لجميع العاملين

بجامعة غرداية وعلى رأسهم السيد المدير والأساتذة المحترمين

وإلى كل الزملاء والزميلات في الدراسة

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو

بعيد في إنجاز هذا العمل إلى كل من كانت له لمسة ولو بنصائح في إنجاز هذه العمل .



# الإهداء

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من أفقده منذ الصغر  
يا من يرتعش قلبي لذكرك، إلى من رحل عني هكذا في غفلة ولم يترك فرصة  
وداعه، كلمة صدق عليها ترمم جرحي وتزكي روحك الطاهرة  
حنين دائم " أبي "

إلى من قدمت من شبابها قربانا لتؤمن سعادتي ونجاحي... إلى من تحمل بين  
جنباتها قلبا ممتلئا حد الدفق الجميل والسخاء الأبهى والتضحية حد الفناء  
المقدسة " أمي "

إلى سرج طريقي، من ساندوني وتنازلوا لأجل راحتي وهنائي ومازالوا، إخوتي:  
رابح، أحمد، أم الخير، سعاد، صابرين.  
إلى جميع طلبة قسم مالية ومحاسبة  
وإلى من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي لهم هذا العمل

نوال



# الإهداء

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله خاتم النبيين وسيد المرسلين محمد

صل الله عليه وسلم أما بعد:

إلى من دعواتها كانت عنوان دربي، سيدة القلب والحياة، من علمتني الصبر والصمود،

أهديكي رسالتي لتهديني الرضا والدعاء، أُمي الغالية فاطمة.

إلى من روض الصعاب من أجلي، لطالما تفرط قلبه شوقاً وحنث عيناه الوضاعة لرؤيتي

متقلدة شهادة ماستر، من علمني كيف أتحدى، بفضل رضاه سأسل،

والدي الحبيب محمد.

إلى سندي وعزوتي جواهر قلبي، من يقاسمونني أجمل أوقات حياتي،

اللهم أحفظهم بحفظك المتين،

إخوتي بوبكر و ياسين وأختي إكرام

أمينة

#### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة متطلبات تطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة (خبير محاسبي، محافظ حسابات، محاسب معتمد) بالإضافة إلى محاسب رئيسي لدى مؤسسة اقتصادية. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليل لمعالجة إشكالية الدراسة وتحليل أداة الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة التي بلغت 45 مستجوب.

من خلال مخرجات SPSS توصلنا إلى أن هناك إدراك لممارسي مهنة المحاسبة بمفهوم وأهمية تطبيق القيمة العادلة كما أن هناك رغبة منهم في تطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة وأن البيئة المحاسبية والظروف الاقتصادية غير ملائمة لتطبيقها لعدم توفر متطلبات لعدة أسباب ولعل أبرزها عدم وجود سوق مالي نشط.

**الكلمات المفتاحية:** قيمة عادلة، بيئة الأعمال الجزائرية، نظام محاسبي مالي، قياس محاسبي، معايير محاسبية دولية.

#### Résumé

Cette étude vise à connaître les exigences d'application du principe de la comptabilité à la juste valeur dans l'environnement comptable algérien du point de vue des praticiens de la profession comptable (comptable, comptable, comptable agréé) en plus d'un chef comptable d'une institution économique. Afin d'atteindre les objectifs de cette étude, nous nous sommes appuyés sur l'approche d'analyse descriptive pour aborder le problème de l'étude et pour analyser l'outil questionnaire qui a été distribué à l'échantillon de l'étude, qui s'élevait à 45 répondants.

À travers les résultats du SPSS, nous avons conclu que les praticiens de la profession comptable ont pris conscience du concept et de l'importance de l'application de la juste valeur, car ils souhaitent appliquer le principe de la comptabilité à la juste valeur et que l'environnement comptable et les conditions économiques

## Summary

This study aims to know the requirements for applying the principle of fair value accounting in the Algerian accounting environment from the point of view of practitioners of the accounting profession (accounting expert, account manager, certified accountant) in addition to a chief accountant at an economic institution. In order to achieve the objectives of this study, we relied on the descriptive analysis approach to address the problem of the study and to analyze the questionnaire tool that was distributed to the study sample, which amounted to 45 respondents.

Through the outputs of spss, we concluded that there is a realization by practitioners of the accounting profession of the concept and importance of applying fair value, as there is a desire from them to apply the principle of fair value accounting, and that the accounting environment and economic conditions are not suitable for its application because there are no requirements for several reasons, the most prominent of which is the absence of an active financial market.

**Key words:** Fair value, Algerian business environment, financial accounting system, accounting measurement, international accounting standards

## قائمة المحتويات

II	شكر وعرافان .....
III	الإهداء .....
V	الملخص .....
VI	قائمة المحتويات .....
VII	قائمة الجداول .....
VIII	قائمة الأشكال .....
VI	قائمة الإختصارات.....
X	قائمة الملاحق .....
أ-و	المقدمة .....
الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة والدراسات السابقة	

02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: أساسيات ومتطلبات القيمة العادلة.....
36	المبحث الثاني: الدراسات السابقة .....
46	خلاصة الفصل .....
الفصل الثاني: دراسة ميدانية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ولاية غرداية	
48	تمهيد.....
49	المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.....
61	المبحث الثاني: نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها.....
81	الخاتمة .....
	قائمة المراجع.....
	الملاحق.....
	فهرس المحتويات.....

### قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
28	المقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية	01
29	السمات والملاحق الوثيقة الصلة لمقاييس الأصول والالتزامات المرتكزة على التكلفة التاريخية والمرتكزة على القيمة العادلة.	02
45	يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	03
53	توزيع مجتمع الدراسة حسب ولاية غرداية	1-4
54	نتائج توزيع استثمارات الاستبيان	2-4
56	مقياس ليكارت الخماسي	3-4



59	اختبار معامل الثبات لأداة الاستبيان	4-4
60	قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان	5-4
62	خصائص عينة الدراسة حسب متغير الجنس	5
63	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	1-5
64	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سن العمل	2-5
65	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	3-5
66	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول	6
69	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني	1-6
72	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث	2-6
76	نتائج اختبار T للفرضية الأولى	7
77	نتائج اختبار T للفرضية الثانية	1-7

### قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مرتكزات القيمة العادلة	16
02	كيفية اللجوء إلى السوق الأكثر ملائمة	18
03	متغيرات الدراسة	51
4	خصائص عينة الدراسة حسب متغير الجنس	62
1-4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	63

64	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سن العمل	2-4
65	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	3-4

### قائمة الإختصارات

الاختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الأمريكية
FAS	Financial Accounting Standard	معايير المحاسبة المالية
IAS	International Accounting Standard	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية
IASC	International Accounting Standard Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية

الإتحاد الدولي للمحاسبين	International Federation of Accountants	IFAC
النظام المحاسبي المالي	Système Comptable Financier	SCF
البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية	Statistical Program for Social Sciences	SPSS

### قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	قائمة الأساتذة المحكمين للاستمارة
02	نسخة من الاستمارة
03	مخرجات SPSS



# المقدمة

اهتم علم المحاسبة خلال العقود السابقة بموضوع القياس والتقييم، وظلت مشكلة تحديد القيمة وإيجاد الأساس المناسب للقياس المحاسبي الهاجس الأساسي للمفكرين والباحثين والهيئات المحاسبية في أغلب البلدان، حيث واجهت المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس تحديات كبيرة عند اختيار طريقة القياس الأكثر ملاءمة لتوفير مصداقية المعلومات المحاسبية، ونظرا لتوجه الجزائر من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي والإصلاحات الإقتصادية التي تعتبر كتحرير التجارة الخارجية واتفق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وانضمام متروكب للمنظمة العالمية للتجارة هو الأمر الذي استدعى نص القوانين الجزائرية على وجوب تطبيق القيمة العادلة من خلال الإصلاحات الإقتصادية الأخيرة التي مست قانون المحاسبة لديها، وتعتبر القيمة العادلة من أبرز ما جاء به النظام المحاسبي المالي كبديل آخر من بدائل القياس المحاسبي المستخدمة على غرار التكلفة التاريخية، إلا أن تطبيق مبدأ القيمة العادلة في الجزائر يتطلب توفير بيئة مناسبة وعوامل مساعدة على تطبيقه بشكل سليم بتحدي العوائق والصعوبات المتعلقة بالبيئة المحاسبية الجزائرية

### إشكالية الدراسة:

تعتبر البيئة المحاسبية الجزائرية من بين البيئات التي تبنت تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي من خلال النظام المحاسبي المالي، فظهر التحدي بالنسبة للمؤسسات الجزائرية في تعدد العوامل المؤثرة على القيمة العادلة، ولتطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية لابد من توفر متطلبات ومرتكزات لذلك، وبغية التعرف على هذه المرتكزات سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

أ. ما هي مرتكزات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل الظروف والسياسات الاقتصادية من وجهة

نظر ممارسي مهنة المحاسبة بولاية غرداية؟

### الأسئلة الفرعية:

للإجابة على الإشكالية تم وضع الأسئلة الفرعية التالية

- هل يدرك ممارسو مهنة المحاسبة بولاية غرداية مفهوم وأهمية تطبيق نموذج القيمة العادلة عند القياس والإفصاح المحاسبي وما مدى رغبتهم واستعدادهم بتطبيق القيمة العادلة.

- ما مدى توافر المتطلبات تطبيق محاسبية القيمة العادلة؟
- هل تلائم البيئة المحاسبية والظروف الاقتصادية لتطبيق مبدأ القيمة العادلة؟

#### فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة يمكن تقديم الفرضيات التالية:

- I. يدرك ممارسو مهنة المحاسبة بولاية غرداية مفهوم وأهمية تطبيق نموذج القيمة العادلة وهناك رغبة موجودة لديهم لتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة.
- II. لا توفر البيئة المحاسبية الجزائرية المتطلبات الممكنة لتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة.
- III. لا تلائم البيئة المحاسبية والظروف الاقتصادية لتطبيق مبدأ القيمة العادلة.

#### مبررات اختيار الموضوع:

بناء على الإشكالية والفرضيات المقترحة يمكن تقديم وإعطاء المبررات التالية:

المبررات الشخصية:

- ب. الميول الشخصي للموضوع كونه من مواضيع الساعة لهذا وجب تسليط الضوء على كافة جوانبه والقيام بدراسة ميدانية حوله.
- ت. الرغبة في مواصلة موضوع ليسانس وتزكيته. علما أن موضوع ليسانس كان حول القيمة العادلة.
- ث. كون الموضوع يتناسب مع التخصص المدروس.

المبررات الموضوعية:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع لجملة من المبررات الموضوعية نذكر منها:

- ج. يعتبر موضوع القيمة العادلة من أهم المواضيع حداثة حيث اهتمت به مختلف الهيئات المحاسبية الدولية.
- ح. محاولة التعرف على خلفية مبدأ القيمة العادلة.

#### أهداف الدراسة:

بناء على الإشكالية والفرضيات المقترحة يمكن تقديم أهداف الدراسة التالية:

- خ. تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية واختبار الفرضيات.
- د. تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة وأهمية تطبيقها والمبررات التي دعت إلى التحول من مبدأ التكلفة التاريخية إلى مبدأ القيمة العادلة.

د. الوقوف على مدى استعداد ورغبة ممارسي مهنة المحاسبة للانتقال من التكلفة التاريخية إلى مبدأ القيمة العادلة في ظل التحولات الراهنة.

ر. معرفة مدى توافر متطلبات تطبيق مبدأ القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

### أهمية الدراسة:

بناء على الإشكالية والفرضيات المقترحة يمكن تقدي أهمية الدراسة التالية:

تتبع أهمية الدراسة كون الموضوع أكثر حداثة لمعالجته حيث أن القيمة العادلة تعد أحد أهم بدائل القياس المحاسبي، وتسليط الضوء على محاسبة على محاسبة القيمة العادلة المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية.

كما تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على قدرة البيئة المحاسبية الجزائرية على استيعاب مفهوم القيمة العادلة في الوسط المهني من خلال آراء المحاسبين الجزائريين (عينة دراسة البحث)، ومدى توفر متطلبات ومرتكزات تطبيقها.

### منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

انطلاقاً من طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها والمراد الحصول عليها للتعرف على متطلبات تطبيق مبدأ القيمة العادلة، وبغية تحقيق الأهداف تم الإعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري للدراسة استناداً على طبيعة الموضوع من كتب وأبحاث ومقالات منشورة في المجالات العلمية المحكمة والمدخلات في الملتقيات العلمية وذلك بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع وتحليل أبعاده.

أما بالنسبة للجانب الميداني فقد تم الإعتماد على الجانب النظري لصياغة استمارة استبيان تناولت كل المحاور الرئيسية لتوزيعها وتفرغها بالاعتماد على الأسلوب الإحصائي SPSS ثم تحليل وتفسير نتائجها الإحصائية لاختبار الفرضيات وبالتالي الوصول لمجموعة من النتائج.

### حدود الدراسة:

حتى تتمكن الدراسة من الإجابة على الإشكالية المطروحة كان من الضروري وضع بعض الحدود وهي كالاتي:

### الحدود المكانية:

تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في مكان إجراء الجانب التطبيقي والميداني من البحث وذلك من خلال استقصاء عينة من ممارسي مهنة المحاسبة (خبراء محاسبين ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين وغير معتمدين) وذلك بالاعتماد على منشور الوزارة المالية (المقرر رقم 03، المؤرخ في 23 جانفي 2020)



الخاص بقائمة المهنيين المسجلين في جداول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين في ولاية غرداية بعنوان نشاط 2020.

#### الحدود الزمانية:

تتمثل في الفترة التي قمنا بتحليلها ودراستها من خلال البحث إبتداء من تصميم الاستبيان إلى غاية الانتهاء من تحليل البيانات التي تم جمعها إذ امتدت الفترة من شهر جويلية إلى شهر أوت 2020 من نفس السنة.

#### صعوبات البحث:

تمثلت صعوبات البحث التي واجهناها في الدراسة في ما يلي:

ز. صعوبة كبيرة اعترضنا في مرحلة توزيع استمارة الاستبيان بسبب الظروف التي تمر بها البلاد

(تفشي وباء كورونا)

س. التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة برفضهم استلام استمارة الاستبيان.

ش. صعوبة الوصول إلى مكاتب المحاسبين المعتمدين لانعدام النقل وغلق جل مكاتبهم وتعليقهم للعمل.

ص. صعوبة الدخول إلى المؤسسات الإقتصادية بسبب الخوف من الإستقبال.

ض. جل عناوين البريد الإلكتروني وأرقام الهواتف لعينة الدراسة لا تستقبل ولا ترد على الرسائل مما

شكل عائقا كبيرا في إرسال الاستمارة الكترونيا.

ط. ظروف صحية ونفسية جد صعبة أدت إلى التأخر في مباشرة العمل على المذكرة.

ظ. غلق الجامعات والمكتبات العلمية مما أدى إلى صعوبة التزود بمراجع لتزكية بحثنا هذا.

#### هيكل الدراسة:

للإحاطة بجوانب الموضوع وتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات المطروحة بصورة واضحة تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين.

تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري للدراسة حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول أساسيات وتطلعات القيمة العادلة، والذي تم من خلاله سرد المفاهيم الأساسية للقيمة العادلة من خلال ذكر نشأتها وأهدافها وأهميتها ومقوماتها. أما المبحث الثاني تضمن الدراسات السابقة حول الموضوع.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى الجانب التطبيقي الذي تكون من مبحثين، حيث تضمن المبحث الأول الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية. أما المبحث الثاني فتطرق لعرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها وتحليل النتائج المتعلقة بآراء المستجوبين حول محاور الاستبيان.

وختمنا هذا العمل بخاتمة عامة شملت ملخصا عاما لمضمون الدراسة مع تحديد النتائج المتوصل إليها إضافة إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

# الفصل الأول

## تمهيد

برز مفهوم القيمة العادلة بشكل كبير من خلال تطور الأسواق المالية وظهور استثمارات غير تقليدية تمثلت أساساً في الأدوات المالية، وما ينشأ من حقوق والتزامات نتيجة انتقال الأسهم بين المنشآت والأفراد وعمليات الاستحواذ والاندماج وغيرها من أشكال النشاطات الاستثمارية ذات الطابع المالي، كل هذا وغيرها من تأثيرات اقتصادية وسياسية دفع إلى البحث عن نماذج قياس غير تقليدية، وفك الارتباط بالقياس وفق التكلفة التاريخية، فهناك متطلبات لتطبيقها في البيئة المحاسبية.

سنتطرق في هذا الفصل للأدبيات النظرية والتطبيقية لمتغيري الدراسة من خلال مبحثين كالتالي:

تطرقنا في المبحث الأول لأساسيات ومطلعات القيمة العادلة بحيث ينقسم إلى أربع مطالب، احتوى المطلب الأول نشأة وتطور مفهوم القيمة العادلة، في حين احتوى المطلب الثاني إلى مفهوم القيمة العادلة حيث تطرقنا إلى تعريف القيمة العادلة وأهمية وأهداف ومقومات ومركزات القيمة العادلة. أما المطلب الثالث فكان حول أسباب تطبيق القيمة العادلة أثر تطبيقها. وتطرقنا في المطلب الرابع إلى دراسة البيئة المحاسبية الجزائرية وعلاقتها بالقيمة العادلة.

أما المبحث الثاني: فكان حول الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، حيث تطرقنا في المطلب الأول للدراسات باللغة العربية، وفي المطلب الثاني تناولنا الدراسات باللغة الأجنبية، أما المطلب الثالث والأخير فكان مقارنة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة.

## المبحث الأول: أساسيات ومتطلبات القيمة العادلة

نتطرق في هذا المبحث لدراسة الأدبيات النظرية للموضوع المتمثلة في متطلبات تطبيق مبدأ القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث قسمنا هذا المبحث إلى أربع مطالب تناولنا في المطلب الأول نشأة وتطور مفهوم القيمة العادلة، أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه لمفهوم القيمة العادلة، وجاء المطلب الثالث لمعرفة أسباب تطبيق القيمة العادلة وأثر تطبيقها، وأخيرا المطلب الرابع تطرقنا فيه لدراسة البيئة المحاسبية الجزائرية وعلاقتها بالقيمة العادلة.

### المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم القيمة العادلة

يُعد مبدأ التكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي لازالت تتمسك فيها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي ويعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم<sup>(1)</sup>. وتشير التكلفة التاريخية إلى مقدار النقدية (أو ما يعادلها) التي تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول على معلومات ملائمة.

قبل التطرق إلى موضوع القيمة العادلة ونشأتها لابد من الحديث عن التكلفة التاريخية والأسباب التي جعلت الفكر المحاسبي يتجه نحو القيمة العادلة.

### أولاً: التكلفة التاريخية

الأصل في تاريخ اقتنائه، أي السعر التبادلي النقدي الفعلي أو السعر التبادلي النقدي المعادل في تاريخ اقتنائه الأصل<sup>(2)</sup>. فالتكلفة التاريخية تمثل النموذج التقليدي للتوثيق المحاسبي الذي يقوم على أساس إثبات جميع الموارد والحقوق والمصروفات والالتزامات للتكلفة المحددة لحظة وقوع عملية التبادل بين

<sup>(1)</sup> معراج هواري وحديدي آدم: إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس لقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية (IFRS/IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) 13-14 ديسمبر، جامعة سعد دحلب البليلة، 2011، ص07.

<sup>(2)</sup> رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير: دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2006، ص445.

المؤسسة والأطراف التي تتعامل معهم وهذه تمثل التكلفة الحقيقية والعادلة لحظة وقوع الواقعة، وهذه غالباً ما تكون موثقة بمستندات شمولية توفر إمكانية التثبيت والتحقق منها<sup>(1)</sup>.

ويقوم مبدأ التكلفة التاريخية على عدة مبررات، حيث توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة والمعلومات المحاسبية، وقد استمر استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس والتسجيل نظراً لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير والحكم الشخصي ويسهل التحقق منها، وتقاس بما دُفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها، كما أن الصفة المميزة للتكلفة التاريخية هي أن القيمة النقدية الدالة للقيمة التبادلية العملية تمثل المصدر الرئيسي لقياس القيمة<sup>(2)</sup>.

إن حقيقة التكلفة التاريخية للأصل التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك كونها تمثل القيمة العادلة لهذا الأصل وقت التبادل، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح للقيمة العادلة للأصل شيء من الماضي الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمة الأصل الحالية، ومن هنا بدأت انتقادات لم تنته لمبدأ التكلفة التاريخية، حيث أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير قيمة الوحدة الاقتصادية بتغير الظروف في الحالات المختلفة، ونتيجة لذلك كان على المحاسبة أن تبحث عن بديل أفضل يتلاءم وتغير هذه الظروف ومن هنا ظهرت القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية، وذهب أنصار القيمة العادلة بتبرير إتباعها بالرغم من الانتقادات الموجهة لهم من قبل أنصار التكلفة التاريخية ولعل أهم المبررات ما يلي:<sup>3</sup>

<sup>(1)</sup> زهير خضر ياسين، القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، عدد 14 / خاص الجزء الثاني، كلية المنصور، العراق، 2010، ص 154.

<sup>(2)</sup> خالد عبد الرحمن، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير للمحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، ص 19.

<sup>(3)</sup> خضير مجيد علاوي، القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة - بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الإنشائية مساهمة مختلطة، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 6، سنة 2014، ص 1649-1648.

- إن القياس وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تتطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها؛
- إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل بسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار؛
- إن إتباع التحقق بمفهومه التقليدي وفقاً للتكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف المحاسبي) بالتغيرات في القيمة؛
- إن القياس المحاسبي وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية تعتمد على معلومات تاريخية في حسابها للتكاليف والأرباح وبالتالي فلا يمكن أن تكون أداة توجيهية للأداء وبناء التوقعات المستقبلية؛
- إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي مما يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها اتخاذ قرارات خاطئة سواء من الإدارة أو مستخدمي القوائم المالية؛

ومن ناحية أخرى، يعد منهج القيمة العادلة الأكثر جاذبية لدى المهنيين واضعي المعايير بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويُعد المقياس الأفضل والأكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات، بينما تستند مرجعية التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية إلى بيانات تكون موثوقة في البداية، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الوقت، ولا تتوافر فيها خاصية الملاءمة لاتخاذ القرارات بعد فترة وقوع الحدث لأنها تكتفي بالإبلاغ عن السجل التاريخي للأصول والخصوم دون أن تقدم معلومات حديثة عن قيمتها الحاضرة، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة باتباع منهج تقييمي يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات عند اتباع النسق، في حين أن التكلفة التاريخية تشتمل على سلسلة من التقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، التي لا يمكن إجراء المقارنات بدرجة عالية من الدقة والثقة، بالإضافة إلى ذلك تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العامة<sup>(1)</sup>.

ويرى الباحث أن التوجه لاستخدام أسلوب القيمة العادلة في عملية القياس المحاسبي لسببين رئيسيين هما:

- البحث عن معلومة ملاءمة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.
- البحث عن بيانات مالية تعكس بدقة الوضعية المالية للمؤسسة بهدف تعزيز مبدأ الشفافية.

<sup>(1)</sup> خضير مجيد علاوي، القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة، مرجع

سابق، ص 1684.

## ثانياً: نشأة وتطور محاسبة القيمة العادلة

نشأ هذا المفهوم نتيجة الجدل الدائم حول محاسبة التضخم في الستينات من القرن العشرين وكيفية إدخال تغيرات الأسعار في الحسابات، حيث كان النقاش يدور حول التكلفة التاريخية والبدائل المطروحة ولاسيما بعض أشكال القيمة الحالية، ونتيجة المحاولات الفاشلة باعتماد محاسبة تغير الأسعار المستندة على التكلفة الحالية أو تكلفة الاستبدال، اتجه واضعو المعايير المحاسبية إلى استخدام القيمة السوقية الحالية بمعنى القيمة العادلة<sup>(1)</sup>.

ففي بداية الثمانينات من القرن الماضي، أصدرت الجمعيات المهنية في العديد من الدول تقارير وإصدارات تقترح إعلان بعض نماذج محاسبة سعر السوق مكان ما يقابلها من محاسبة التكلفة التاريخية في القوائم المالية للشركات، كما أشارت العديد من الدراسات إلى توجه واضعي المعايير في معظم الدول بالإضافة إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة قيام الشركات بإظهار أصولها والتزاماتها المالية بالقيمة السوقية بدلاً من التكلفة التاريخية، ويأتي هذا التوجه الآن كَوْن الأسواق المالية أصبحت أكثر وضوحاً، بحيث أصبحت الأسعار متاحة لمعظم الأصول المالية، بالإضافة إلى نمو استخدام المشتقات وفشل معايير المحاسبة القائمة على التكلفة التاريخية في توفير معلومات ملائمة.

ومع تزايد الرغبة في وجود منهج معياري محاسبي في التقييم يحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويساعد في الوقوف على المركز المالي الحقيقي للشركات، يمكن متخذي القرارات من الاعتماد على تلك المعلومات، توجه كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها.

وقد ظهر هذا التحول في اعتماد مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والتقييم المحاسبي من خلال إصدار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) قراراً اعتبر فيه أن القيمة العادلة هي الأكثر ملاءمة لخصوصية الأدوات المالية، وذلك من خلال البيان المالي (SFAS No.107) الإفصاح عن القيمة للأدوات المالية، والبيان المالي (SFAS No.115) الاستثمارات في سندات الملكية والدين.

بينما تجلى مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة من خلال القيام بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة الدولية التي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، كان أهمها المعيار

<sup>(1)</sup> صافي فلوخ وعيسى هاشم حسن، محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 33، العدد 01، ص130.



المحاسبي الدولي (IAS No.16) الخاص بالتملكات والمصانع والمعدات، وكذلك المعيار (IAS No 32) حول العرض والإفصاح للأدوات المالية، والمعيار الدولي (IAS No.36) حول انخفاض قيمة الأصول، والمعيار الدولي (IAS No.39) حول القياس والاعتراف للأدوات المالية، والمعيار (IAS No 40) حول الاستثمارات العقارية، والمعيار (IAS No 41) حول المحاسبة الزراعية، كما تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي لإعداد التقارير المالية (IAS No 4) حول الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح. المبني على أساس القيمة العادلة لأصول والتزامات التأمين الناتجة عن عقود التأمين.

وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS No.7) بتاريخ 2006/08/18 والذي يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، حيث يعترف هذا المعيار ابتداءً من 2007/01/01 البديل عن المعايير الدولية أرقام (IAS 30.32.39) وقد تم وضع كافة متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في هذا المعيار الجديد.

وفي أيلول 2006 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المعيار رقم 157 بعنوان "قياس القيمة العادلة"، والذي أسس إطاراً مفاهيمياً لقياس القيمة العادلة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP حيث يتم توضيح تعريف القيمة العادلة ضمن ذلك الإطار، وتوسيع الإفصاح عن استخدام مقاييس القيمة العادلة. وتم تفعيل هذا الإصدار اعتباراً من بعد 15 تشرين 2007.

وفي السنوات الأخيرة توجه كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نحو الاستخدام الأكثر نطاقاً للقيمة العادلة، حيث أن استخدام القيمة العادلة لم يعد يقتصر على قياس الأدوات المالية للشركة فقط بل أن استخدامها امتد ليشمل قياساً أكبر من الأصول لدى الشركة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مفهوم القيمة العادلة

سنتناول في هذا المطلب كل ما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة وذلك بالتطرق لأصل تسميتها وتعريفها حسب النظام المحاسبي المالي ومعيار التقرير المالي IFRS13 والمعيار المحاسبي الأمريكي FASB وغيرها من العناصر المتعلقة بمفهومها.

<sup>1</sup>- فارس بن يدير، تقييم واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص ص 7-8.

## أولاً: تعريف القيمة العادلة

## 1. أصل تسمية القيمة العادلة:

تُعرف القيمة العادلة في اللغة العربية من خلال فعل قَيَّم، والفعل عَدَّل، حيث يقال: " قَيَّم الشيء تقييماً أي قدر قيمته وعادل بين الشيئين وازن بينهما، وعادل الشيء بالشيء أي سواه وجعله مثله قائماً مقامه، والعدل هو إنصاف وهو إعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه"<sup>1</sup>.

إن عبارة Faire Value، المستعملة في اللغة الانجليزية تثير فينا إحساساً عميقاً والرغبة في المعاملة العادلة (Fair Dealing) والثروة الحقيقية (True Worth) للاعتراف بها وتثمينها، فهي تنقل جوهر الحقيقة (Truth) والاستقامة (Fairness): فما إمكانية الاعتراض أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية باستعمالها؟ ظاهرياً، تبدو ملائمة كمقياس أولي. لكن المشكل يكمن في استعمالها من قبل واضعيها بطريقة تجعل من القوائم المالية غير مفهومة أي: أن المصطلح المستعمل للقيمة العادلة من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) هو أساساً القيمة السوقية (Market Value). وبالتالي فهي غالباً ما تستعمل مصطلح (Mark-to-market) كمرادف لـ (Fair Value)، أين يتم تبادل الأصول والخصوم في سوق نشطة، وأن القيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل مُعدي القوائم المالية وقابلة للفهم من قبل مستخدميها<sup>2</sup>.

عرفها Barth على أنها تلك القيمة التي يمكن على أساسها مبادلة أصل ما، أو إلتزام ما في عملية بيع متوقعة بين كل من البائع والمشتري مع توافر الرغبة الصادقة في إتمام عملية التبادل<sup>3</sup>.

## 2. تعريف القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي:

تبنى النظام المحاسبي المالي SCF نموذج القيمة العادلة، والتي اصطلح على تسميتها "بالقيمة الحقيقية"، حيث عرفها بأنها: المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل، أو خصوم منتهية الحسابات بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر، 2004، ص588.

<sup>2</sup> - بن أودينة بوحفص، مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة - دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر - أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، 2020، ص 60.

<sup>3</sup> - Barth ME, Beaver W,H. Landsman W.R The relevance of the valeur-relevance literature for of accounting and Ecomics financial accounting standard setting. Another view Journal edition, 31, 2001, p89.

## 3. تعريف القيمة العادلة في ظل معيار التقرير المالي IFRS 13:

إن معيار IFRS13 يعتبر من المعايير الحديثة الذي يتناول قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها والذي بدأ سريانه في 2013/01/01، فعرّفها ضمن الفقرة الثامنة بأنها: "السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل، أو دفعة لسداد التزام بموجب عملية منظمة بين أطراف التعامل في السوق لحظة القياس"<sup>2</sup>.

جاء هذا المعيار للتحديد الدقيق لمفهوم القيمة العادلة وضبطه، وأيضا هذا المعيار قدم إرشادات حول كيفية التقييم بالقيمة العادلة وليس متى فقط نقوم بالتقييم كباقي المعايير السابقة التي تناولت القيمة العادلة بشيء من الغموض، وبتدقيق في التعريف الذي جاء به هذا المعيار نجد أنه أوضح ما يلي<sup>3</sup>:

1. حصر القيمة العادلة في السعر بدل القيمة، ومن هنا يتضح أن السوق هو المرجع الرئيسي لتحديد القيمة العادلة.
2. استعمل مصطلح "بيع أصل" بدل "تبادل أصل" وبالتالي يتضح جليا أن المعيار أفهم أن القيمة العادلة هي سعر خروج وليس سعر دخول (التكلفة الاستبدالية) المعبر عنها بعبارة تبادل أصل.
3. استعمل عبارة "السعر المدفع نظير تحويل التزام" بدل "تسوية إلتزام" حيث نلاحظ أنه استبدل مصطلح التسوية بالتحويل، ذلك أن التحويل أشمل من التسوية يفهم منها إنهاء الإلتزام بدفع المقابل النقدي، لكن التحويل قد ينهي الإلتزام مقابل تغييره بالتزام آخر.
4. أوضح أيضا أن هذا السعر يتحدد بين "مشاركين في السوق" بدل بين أطراف مطلعة وراغبة"، وبالتالي يوضح هذا المعيار أن السعر يتحدد في السوق بين المشاركين فيه وفق قانون العرض والطلب، وليس بين أطراف محتملة تتصف بأنها راغبة ومطلعة.
5. أوضح التعريف أيضا أن هذا السعر المحدد من خلال السوق يكون "بتاريخ القياس" وعليه يتضح أن القيمة العادلة يمثلها السعر الحالي أي عند اللحظة التي نود فيها تقييم أصل أو التزام.

<sup>1</sup>- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص 87.

<sup>2</sup> -IFRS AT A GLANCE IFRS 13 FAIR VALUE MEASUREMENT LBDE ; 2014 ; p01.

<sup>3</sup>- فارس بن يدير، مرجع سابق، ص 16.

## 4. تعريف القيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الأمريكي FASB:

ظهر مصطلح القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الأمريكية لأول مرة في عام 1957م، ضمن الفقرة السابعة والعشرين من المعيار المحاسبي الأمريكي رقم FAS12 والذي يتعلق بمحاسبة عقارات التوظيف، كما عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مصطلح القيمة العادلة لأول مرة في نوفمبر 1976م، عند إصدار المعيار الحاسبي الأمريكي رقم FAS13 والذي يتعلق بالمحاسبة عن عقود الإيجار، حيث عرفت القيمة العادلة لأصل مؤجر في الجزء C من الفقرة الخامسة والتي خصصت للتعريف بالمصطلحات على أنها "السعر الذي يمكن أن يتنازل مقابله عن ملكية أصل بمعاملة تجارية خاضعة لشروط المنافسة العادية بين أطراف حسنة الاطلاع"<sup>1</sup>.

وعُرفت القيمة العادلة من طرف بيان مفاهيم المحاسبة المالية المقترح عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) على أنها: "القيمة العادلة لأصل أو إلزام هي المبلغ الذي يمكن أن يشتري به (أو يتكبد) أو يباع (أو تسوية) ذلك الأصل في معاملة جارية بين أطراف متراضية أي ليس في عملية بيع إجبارية أو تصفية"<sup>2</sup>.

وتواصل ظهور تعريف القيمة العادلة بشكل متزايد في الكثير والعديد من المعايير المحاسبية الأمريكية، حيث قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بتحديد مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار فحددها في المعيار FAS109 بأنها: " القيمة التي يمكن بها تبادل الأداة المالية في المعاملات التجارية بين الأطراف الراغبة وذلك على نحو مختلف عن حالة البيع الجبري أو التصفية".

كما عرفها في المعيار FAS133 والمتعلق بالمحاسبة عن الأدوات المشتقة بأنها "السعر السوقي للأداة المشتقة محل البحث" واعتبرت السعر السوقي المحدد هو أفضل مقياس، كما سمح المعيار باستخدام أساليب مختلفة لتقييم القيمة العادلة في حالة عدم وجود أسعار سوقية، وبالتالي فقد أقر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الاعتماد على أساليب التقييم بشكل غير مسبق.

<sup>1</sup>- باي مريم، ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر -دراسة تحليلية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد4، العدد 3، ديسمبر، 2017، ص146.

<sup>2</sup> -John. M, Neel Foster, Measuring Fair Value, Understanding the Issues FABS, Volume 3, Series 1, 2001, p :2.

واستمر ظهور مفهوم القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الأمريكية إلى أن تم إصدار المعيار FAS 157 "قياس القيمة العادلة" ليتم إلغاء كل المفاهيم وتعديل كل المعايير التي تعتمد على القيمة العادلة وتعويضها بهذا التعريف حيث عرفها -ومن خلال الفقرة رقم (5)- على أنها: " السعر الذي يتم استلامه لبيع أحد الأصول أو المدفوع لسداد التزام في صفقة منظمة ما بين المشاركين في السوق عند تاريخ القياس.

وطبقا لتعريف FAS 157 فإن تاريخ القياس يعني أن القيمة العادلة يجب أن تعكس ظروف السوق في تاريخ الميزانية العمومية، أما المشاركون في السوق فهم المشترون والبائعون في السوق والذين سيحصلون على الفائدة الأكبر من الأصول والالتزامات، والذين يجب أن يتصفوا بالصفات التالية: مستقلين عن بعضهم البعض ولديهم المعرفة والدراية الكاملة حول قرار الاستثمار، وحول الأصول أو الالتزامات موضوع التبادل، ولديهم القدرة على إتمام الصفقة، ولديهم الاستعداد والرغبة الكاملة والمستقلة للقيام بالصفقة.

#### ثانيا: أهمية وأهداف ومقومات القيمة العادلة:

##### • أهمية تطبيق القيمة العادلة:

بينت دراسة لبعض الجمعيات المحاسبية المهنية أن القيمة العادلة تعكس ظروف السوق الحالية وتقدم قابلية مقارنة لقيمة الأدوات المالية خلال أوقات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك تزود الإفصاحات المالية التي تستخدم القيمة العادلة المستثمرين بنظرة واضحة عن أسعار السوق السائدة بما يساعدهم إلى حد كبير في ضمان درجة الفائدة من التقارير المالية.

كما بين واضعو المعايير، لا سيما مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، أن هناك مميزات أساسية للقيمة العادلة منها الموثوقية والملاءمة للمعلومات المالية التي تقدمها، وأهميتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي هي الهدف من إعداد التقارير المالية وفي التنبؤ بالسيولة النقدية المستقبلية التي هي الحاجة الأساسية للمستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين، وقد بينوا من جهة أخرى أن استخدام القيمة العادلة من شأنه أن يخفف إلى حد كبير من حدة التباين في المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>- صافي فلوح وعيسى هاشم حسن، محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين (دراسة تطبيقية)، مرجع سابق، ص 132.

وأشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في المعيار المحاسبي الدولي "32" إلى أن معلومات القيمة العادلة تُعتبر مفيدة في العديد من القرارات المُتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى الآتي:

- تعكس تقدير الأسواق المالية الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات.
- تُمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك.
- تُوفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB المتعلق بالملاءمة والموثوقية باستخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية.

وأكدت دراسات كثيرة هذه الأهمية التي تمتاز بها القيمة العادلة، حيث أظهرت هذه الدراسات:

- I. أن محاسبة القيمة العادلة تُوفر لمستخدمي البيانات المالية صورة أكثر وضوحا للواقع الاقتصادي الحالي للشركة، وتجعل البيانات المالية للشركة أكثر فائدة أو ارتباطا بالسوق.
- II. أن القيم العادلة للأصول والالتزامات تعكس ظروف السوق الحالية، وبالتالي توفر المعلومات في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى زيادة الشفافية وتشجيع موجة الإجراءات التصحيحية.

من الملاحظ أن أغلب الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع القيمة العادلة تتفق وبشكل كبير على أن القيمة العادلة لها أهمية بالغة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي، ومن خلاله يمكن القول أن إدخال محاسبة القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية يؤدي إلى إظهار معظم الأصول والخصوم في الميزانية بموجب قيمتها الاقتصادية، لأن المعلومات المحاسبية للقيمة العادلة تعكس تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة تماما، كما تعكس الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية، عند حدوثها وبالتالي يجعل

تلك المعلومات أكثر ملاءمة ولها قدرة تنبؤية أكبر، حيث تعتبر القيمة العادلة مقياساً للواقع الاقتصادي وتعبيراً واضحاً لمفهوم الدخل الشامل<sup>1</sup>.

• أهداف تطبيق القيمة العادلة:

إن استخدام القيمة العادلة له أهداف عديدة منها:

1. يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع، في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل إما للحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الشركة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للشركة<sup>2</sup>.
2. تسعى إلى تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بأكثر المعلومات حداثةً، لتكون أقرب ما تكون للتنبؤ بالقرارات المستقبلية، وذلك من خلال التعبير عن المركز المالي بأقرب زمن إلى المستقبل وهو الحاضر<sup>3</sup>.
3. يهدف القياس بالقيمة العادلة إلى تقدير السعر الذي يتم وفق عملية منتظمة أو بيع أصل أو تحويل التزام بين أطراف مشاركين في السوق في تاريخ القياس بموجب الظروف الاقتصادية الحالية.
4. تهدف إلى معرفة القيمة الحالية لصافي حقوق الملكية في نهاية الفترة المالية عن الأصول بالقيمة الحقيقية وتحقيق ما يسمى بالربح المرضي.
5. اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار من بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيازة (الشراء) لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية.

<sup>1</sup>- فارس بن بدير، تقييم واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص 25.

<sup>2</sup>- وليد الطيب عمر خالد، أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات إدارة في الأرباح في القطاع المصرفي في السودان، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثاني، العدد 5، 2016، ص 285.

<sup>3</sup>- يامن خليل الزغبى، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة اليرموك، الأردن، 2005، ص75.

6. إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين.
  7. القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.
  8. تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة<sup>1</sup>.
  9. إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن المؤسسات.
  10. التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية<sup>2</sup>.
- مقومات القيمة العادلة:

تقوم القيمة العادلة على عدة مقومات يمكن إدراجها فيما يلي<sup>3</sup>:

- تمثل القيمة العادلة أحد قيمتين قيمة يمكن مبادلة أصل بها وتمثل القيمة التي تُمكن المؤسسة من الحصول على الأصل وتعدد طريق الحصول على الأصول وتعرف باختصار فيما يلي:
  1. مقابل الحصول على الأصل نقدا تكون القيمة العادلة هي مقدار ما يدفع من النقدية وشبه النقدية.
  2. عند الحصول على الأصل مقابل أصول أخرى كانت مماثلة أو غير مماثلة، القيمة العادلة للأصل الذي تم اقتناؤه تكون مساوية للقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه.
  3. إضفاء الإلتزام مقابل إصدار أسهم أو أي حقوق ملكية أخرى وتكون القيمة للإلتزام هي القيمة السوقية للأسهم أو حقوق الملكية للأسهم أو حقوق الملكية الأخرى المصدرة.

<sup>1</sup>- عبد السلام بلبالي، أثر تطبيق القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية-دراسة تطبيقية على رأس المال السعودي مع الإشارة لبورصة الجزائر للفترة (2014-2017)، أطروحة شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دارية، أدرار، الجزائر، 2019، ص 12.

<sup>2</sup>- بن أودينة بوحفص، مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مرجع سابق، ص 74.

<sup>3</sup>- بن أودينة بوحفص، مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مرجع سابق، ص ص 75،76.



4. أن تكون عملية المبادلة بناء على إلزام المؤسسة، وتكون مصادر الإلزام متنوعة مثل (الحاجة الاضطرارية للمؤسسة، وجود وكيل وحيد للأصل) وبذلك لا يوجد للمؤسسة خيار أمامها إلا إجراء العملية بغض النظر عن السعر الذي تتم به.
- قيمة سداد الإلتزام: وتكون القيمة التي تتحملها المؤسسة مقابل اطفاء الإلتزام.
5. وجوب أن تكون عملية تبادل حقيقية أي أن القيمة العادلة يجب أن تحدد في ضوء عملية فعلية وقد تمت لمبادلة الأصل أو الإلتزام وفق طرق المبادلة.
- وهناك من يرى أن مقومات القيمة العادلة تندرج في العناصر الآتية:
6. وجود موضوع للتبادل؛
7. وجود طرفي عملية التبادل (العرض والطلب)؛
8. تمتع طرفي عملية التبادل بإرادة حرة في إجراء تبادل؛
9. إلمام طرفي عملية التبادل بجميع الحقائق المرتبطة بهذه العملية؛
10. وجود سوق نشط لتتلاقى من خلاله الإرادة الحرة لطرفي عملية التبادل؛
11. استمرار طرفي عملية التبادل في ممارسة نشاطهما دون وجود أي اتجاه لتصفية، أو لتقليص النشاط بصورة جوهرية؛
12. تمتع البيئة الاقتصادية المحيطة بطرفي عملية التبادل بالاستقرار النسبي.
- **مرتكزات تطبيق القيمة العادلة:**

إن قياس القيمة العادلة يقوم على أربعة مرتكزات أساسية، وهي سعر التبادل، المعاملة المنتظمة، المشاركون في السوق، سوق المعاملة، حيث أن مدى موثوقية القياس وفق القيمة العادلة يرجع إلى مدى توفر هذه المرتكزات فكلما توفرت بشكل كبير زادت درجة الموثوقية في المعلومة المالية المقاسة وفق القيمة العادلة، وهذا الشكل يلخص ذلك<sup>1</sup>:

<sup>1</sup>- محمد الساسي بالنور، القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية-دراسة حالات تطبيقية-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2018، ص59.

الشكل رقم (1): مرتكزات القيمة العادلة



المصدر: محمد الساسي بالنور، القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية-دراسة حالات تطبيقية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2018، ص 59.

#### أ. سعر التبادل

وهو السعر الذي يمكن الحصول عليه من خلال عملية البيع أو التبادل وحسب IFRS13 فإن القيمة العادلة تحدد على أساس فكرة سعر الخروج نتيجة لبيع أحد الأصول أو المدفوع لتسوية أحد الالتزامات من معاملة تبادل افتراضية في تاريخ القياس من وجهة نظر أحد المشاركين في السوق، وهو المستحوذ على

الأصل أو المدين بالتزام. ويحدد المعيار سعر التقييم بسعر الخروج Exit price، فالقيمة العادلة هي تحديد السعر الذي يمكن الحصول عليه مقابل بيع الأصل أو دفعه لتسوية الالتزام في تاريخ القياس ويجب أن يكون السعر المحدد عند تاريخ قياس القيمة العادلة السعر الحالي عند الاقتناء أو عند نهاية تاريخ تقييم الدورة الجارية.

### ب. المعاملة المنتظمة:

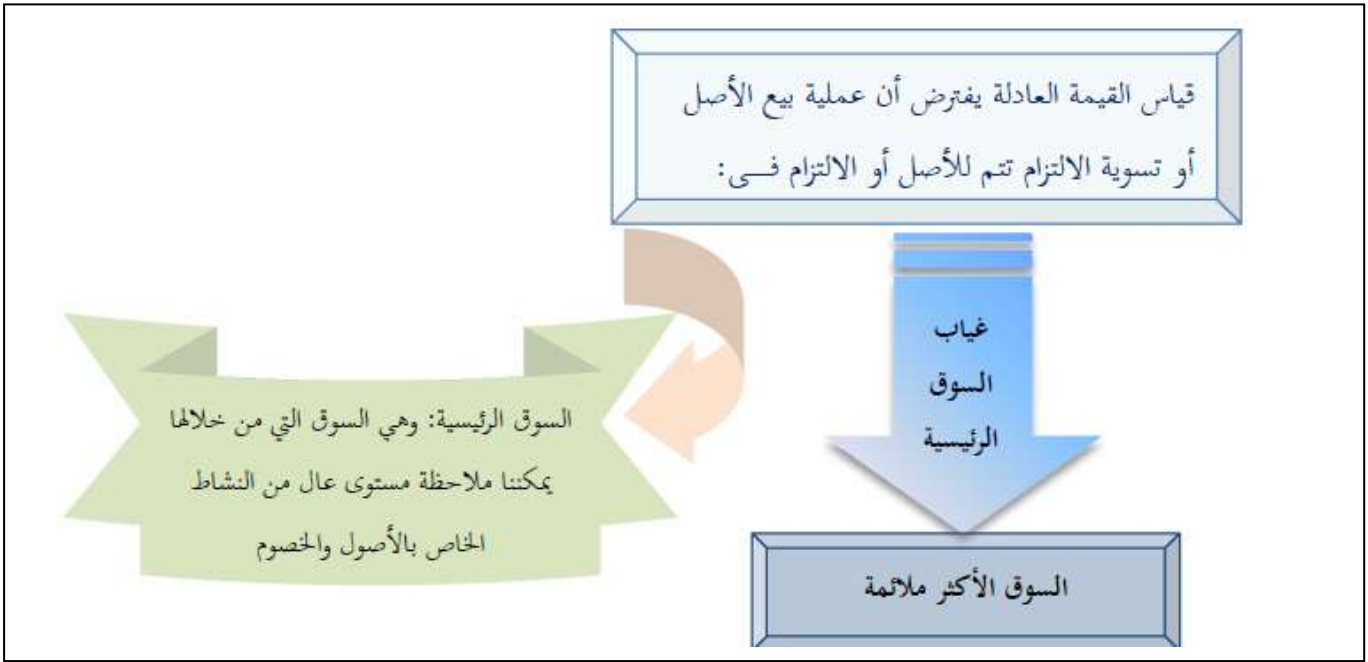
يتم التبادل من خلال معاملة منتظمة، والتي تحصل من خلال بذل العناية الواجبة، وليس من خلال البيع الإجباري أو الصفقات الاضطرارية، وتُعرف المعاملة المنتظمة بأنها معاملة يفترض أن تُعرض على السوق لفترة ما قبل تاريخ القياس لإتاحة الفرصة للأنشطة التسويقية المعتادة والمألوفة للمعاملات التي تشمل تلك الأصول أو الإلتزامات وهي ليست معاملات إجبارية (على سبيل المثال: حالة التصفية)، بمعنى أن كل العمليات والمعاملات الجارية تتم عن طريق طلبات من المشاركين في السوق لإتمام العملية ويشترط فيها توافر قدر مقبول من الخبرة السابقة والإلمام بظروف ومعطيات السوق في تاريخ القياس لدى الأطراف المشاركة في المعاملة.

### ج. سوق المعاملة:

قياس القيمة العادلة يفترض أن العملية لبيع الأصل أو تسوية الإلتزام تحدث في السوق الرئيسية للأصل أو الإلتزام، والمقصود بالسوق الرئيسية هنا السوق النشطة التي يتوافر فيها عدة شروط من أهمها أن تكون الأدوات المالية التي يتم التداول عليها متجانسة وبأحجام معاملات ضخمة، وأن يتوافر مجموعة من البائعين والمشتريين الذين يسعون للربح من أي عملية وفي أي وقت، وأن تكون أسعار الأدوات المالية متاحة للجميع، وفي حالة غياب السوق الرئيسية تكون السوق ملاءمة للأصل أو الإلتزام، فالسوق الأكثر ملاءمة تعرف بأنها السوق التي تزيد القيمة التي سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التي سيتم دفعها لنقل الإلتزام بعد الأخذ عين الإعتبار تكاليف البيع والنقل، وعليه فإن المعاملة يجب أن تتم في السوق

الرئيسية للأصل أو الالتزام وفي غياب السوق الرئيسية تلجأ المؤسسة إلى السوق الأكثر ملاءمة، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): كيفية اللجوء إلى السوق الأكثر ملاءمة



المصدر محمد الساسي بالنور، القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية-دراسة حالات تطبيقية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2018، ص 61.

د. المشاركون في السوق

وهم المشترون والبائعون في السوق الرئيسية أو في السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الإلتزام، ويجب أن يتمتعوا بكافة الخصائص التالية<sup>1</sup>:

أ. الإستقلالية عن بعضهم البعض، أي الذين لا يعتبرون أطرافا ذوي علاقة كما هو محدد في المعيار المحاسبي IAS24، على الرغم من أن السعر في معاملة الطرف ذي العلاقة يمكن استخدامه كمدخلات لقياس القيمة العادلة إن كانت المنشأة تمتلك دليلا على أن المعاملة قد أبرمت بناءً على شروط السوق.

ب. سعة الاطلاع وامتلاك قدرات فهم معقولة متعلقة بالأصل أو الإلتزام، والمعاملة باستخدام كافة المعلومات المتوفرة من خلال بذل الجهود الحثيثة والتي تقضي بها العادات والأعراف.  
ت. القدرة والرغبة على إبرام معاملة للأصل أو الإلتزام، وامتلاك الحافز دون الإلجبار أو الاضطرار للقيام بذلك.

### المطلب الثالث: أسباب تطبيق القيمة العادلة وأثر تطبيقها

في هذا المطلب نتطرق لأسباب تطبيق القيمة العادلة وأثر تطبيقها، بحيث تناول الفرع الأول أهم أسباب تطبيق القيمة العادلة، أما الفرع الثاني تناول أثر تطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثر تطبيقها على الاقتصاد الوطني، وفي الفرع الثالث نتطرق لمكانة القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي والبيئة المحاسبية الجزائرية.

#### أولاً: أسباب تطبيق القيمة العادلة:

هناك اتفاق عام في المحاسبة ضمن قيد ممارسات الصناعة في القيود المحاسبية في الإطار النظري للمحاسبة، وأن هناك استثناءات لبعض البنود المالية التي ينبغي أن يتم الإفصاح عنها وفق القيمة السوقية، فعلى سبيل المثال أن جميع المشتقات المالية ينبغي الإفصاح عنها وفق القيمة العادلة السوقية.

وهناك أسباب عدة دعت إلى التوجه نحو تطبيق القيمة العادلة وهي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - محمد الساسي بالنور، القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص 61.

13. اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار بين البدائل) لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية.
14. التخطيط لأعمال الوحدة الاقتصادية.
15. إظهار القيمة الحقيقية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين.
16. إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية، بحيث يؤخذ بالحسبان الخسائر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدنيين.
17. تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

#### ثانياً: أثر تطبيق القيمة العادلة

نظراً لما تتمتع به القيمة العادلة في الوقت الراهن من اهتمام متزايد على المستوى التطبيقي من قبل المؤسسات خاصة البنوك، وعلى المستوى العلمي الأكاديمي من قبل المفكرين والباحثين، فإن الهيئات العالمية لمهنة المحاسبة مثل مجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB ومجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، تسعى إلى إصدار وتعديل المعايير المحاسبية حتى تساير الوقائع الاقتصادية الراهنة وتحظى بالقبول العام، خاصة تلك المعايير المتعلقة بالقياس المحاسبي من أجل الوصول إلى القيمة العادلة لمختلف الأصول والخصوم، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على مقروئية القوائم المالية. ومن هنا سنحاول التطرق إلى الأثر المترتب من تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبالتحديد أثر القيمة العادلة على كل من الخصائص النوعية والمعلومات المحاسبية والاقتصاد الوطني.

#### 1- أثر تطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

كان للموضوعية الأثر الكبير في الممارسة المحاسبية وتحقيق أهداف القياس المحاسبي، ولكن تختلف الموضوعية العلمية التي كانت الأساس لإصدار المعايير وخاصة معايير القياس المحاسبي. فالموضوعية التي عرفت المحاسبة هي الابتعاد عن التقدير الشخصي والتنبؤ قدر الإمكان مع الحرص على

<sup>1</sup> - الساعدي حكيم حمود فليح، الإحتيال في ظل القيمة العادلة-دراسة استطلاعية-، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 21، العدد 86، 31 ديسمبر 2015، ص 728.

التزام الوقائع التاريخية التي هي أساس القياس المحاسبي عند إعداد القوائم المالية. ولكن الموضوعية العلمية هي إمكانية اللجوء إلى أي من الوسائل والإجراءات والمناهج التي عن طريقها يمكن تحديد قيمة الأحداث المالية وتقديرها بأسلوب علمي؛ بما في ذلك استخدام أساليب التنبؤ والتقدير طالما كان بالإمكان تبرير ذلك التنبؤ وتحليله إحصائياً، ويمكن اللجوء إلى التقدير والحكم الشخصي المستند إلى الحجج العلمية الملائمة، لتحقيق أهداف القياس المحاسبي المستند إلى معيار الملائمة وأسس موضوعية القياس من الناحية العلمية. الموضوعية العلمية التي يعتمد عليها كميّار تقتضى أن يكون القياس المحاسبي منطلقاً من أسس محددة تتلاءم مع هدف القياس؛ وهذا ما يحدث عند تقدير القيمة العادلة التي تضيء نتائجها دلالة اقتصادية عادلة تعكس نتائج الأحداث الاقتصادية، وكما نعلم فإن القياس المحاسبي يُعتبر هدفاً مرحلياً يمثل أداة لخدمة مجموعة عريضة من مستخدمي القوائم المالية الذين يسعون إلى قرارات اقتصادية مختلفة، لذلك يجب أن تكون البيانات والمعلومات الناتجة عن القياس قادرة على عكس الواقع بصورة واضحة ودقيقة، والملائمة مثلاً تعني مدى قدرة القياس على توضيح خصائص الأصل الاقتصادية بصورة عادلة، وطالما كانت لديها القدرة لبيان ذلك كانت المعلومات أكثر موثوقية<sup>1</sup>.

وفيما يلي استعراض للخصائص النوعية لمعلومات المحاسبية وتأثير القيمة العادلة عليها.

#### • الملائمة Relevance:

تكون المعلومات ملائمة إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون، المعلومات المالية الملائمة هي معلومات من المرجح أن تؤثر على القرارات إذا كان لديها القيمة التنبؤية، أو القيمة المؤكدة أو كليهما؛ وتكون المعلومات المالية لها قيمة تنبؤية إذا كان يمكن استخدامها كبيانات من قبل المستخدمين للتنبؤ بالنتائج المستقبلية، وتكون لها قيمة مؤكدة إذا كانت تؤكد أو تعدل التقييمات السابقة، والقيمة التنبؤية والقيمة المؤكدة للمعلومات المالية تكون مترابطة مع بعضها البعض<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- سامي محمود الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، م، ط1، ص 30-32.

<sup>2</sup> - Robert Obert, Le Nouveau cadre conceptuel de L'ASB, revue Français de comptabilité, N°439, Janvier, 2011, P28.

ولقد عرف FABS الملاءمة بأنها "تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرار عن طريق مساعدة المستخدمين على تكوين تنبؤات للنتائج المستقبلية، أو تعزيز التنبؤات السابقة أو تصحيحها"، ويمكن للمعلومات المحاسبية أن تكون ملائمة عن طريق تأثيرها على الفهم والأهداف والقرارات<sup>1</sup>.

#### • الموثوقية:

يُقصَد بها نوعية المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتوفر فيها ثلاث سمات هي: القابلية للتحقق والصدق والحياد، وبمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية. وعلى الجانب الآخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة، الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد عدم دقة التقارير المالية وجودتها وتقدّمها معها الموثوقية بأركانها الثلاثة لاعتمادها على التقدير الشخصي<sup>2</sup>.

#### • الثبات:

يُقصَد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى ولا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى، إذا ثبت لفضلها وملاءمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية. وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات، فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك يجعل طرق القياس متنوعة، كما أن تطبيق النماذج المختلطة لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات<sup>3</sup>.

#### • القابلية للمقارنة

<sup>1</sup>- زينب عباس حميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب (دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، 2009، ص 41.

<sup>2</sup>- معراج هواري وآدم حديدي، دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر (بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 18، ص 257.

<sup>3</sup>- معراج هواري وآدم حديدي، نفس المرجع، ص 257.



يُقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية. ولقد ورد في المعيار الدولي رقم (1) بأنه يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع وعلى مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي لمركزها المالي<sup>1</sup>. وترتبط خاصية الثبات والقابلية لمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة، وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد القابلية للمقارنة وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول والالتزامات المالية نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة.

إن السعر السوقي في سوق نشطة هو "أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر ثقة"، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها الحصول على أعلى درجة ثقة ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة ثقة ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة مقبولة. لذلك فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية أقدم على "مشروع لتعديل الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن الأدوات المالية"، عن طريق تعديل المعيارين IAS39 و IAS32. وجوهر تعديل هذه المعايير هو "تبسيط عملية الاعتراف والقياس وتحسين العرض والإفصاح للأصول والالتزامات، والمكاسب والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية". فهذه التعديلات من شأنها تحقيق الآتي<sup>2</sup>:

- إلغاء أو تخفيض عدم التطابق المحاسبي في قياس الأصول والالتزامات المالية وما يترتب عليها من مكاسب وخسائر. وهذا يعني استخدام أساس قياسي واحد، وهو "القيمة العادلة للأصل المالي أو الإلتزام المالي المترتب على أداة مالية واحدة". وكذلك عرض المكاسب أو الخسائر المترتبة على الأداة المالية بطريقة عرض واحدة إما عن طريق الدخل الشامل أو عن طريق الدخل التشغيلي.

<sup>1</sup>- فارس بن بدير، تقييم واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص 51.

<sup>2</sup>- عماد حرش حاسم التميمي وآخرون، أثر نظام المعلومات المحاسبية على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية-دراسة عن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 12، العدد 1، العراق، 2020، ص ص 38، 39.

- تبسيط متطلبات الاعتراف والقياس الذي يقلل من صعوبات التطبيق التي كانت تواجهها الشركات عند تطبيق المعيار الدولي IAS39 مما يترتب عليه تقليص أخطاء الاعتراف والقياس بدرجة كبيرة ويحسن من درجة موثوقية المعلومات المحاسبية.
- زيادة قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير القيم المالية المرتبطة بالأدوات المالية وفهمها بشكل أفضل الأمر الذي يحسن من "مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لإتخاذ القرارات".

## 2- أثر تطبيق القيمة العادلة على الاقتصاد الوطني:

تعكس القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة، تماما كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية عند حدوثها، ذلك لأن القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية، في حين أن الكلفة التاريخية لا تعكس سوى الأوضاع الاقتصادية عند الاقتناء ولا تعكس التغيرات الاقتصادية إلا عند تحقيقها.

ويمكن تحديد الجوانب الاقتصادية التالية التي تأثرت بشكل أباخر من اتباع محاسبة القيمة العادلة وهي<sup>1</sup>:

### أ. الحسابات القومية:

تعتبر أرباح الشركات والمؤسسات بندا مهما في حسابات الدخل على الزيادة في مجموع الدخل القومي من سنة إلى أخرى. وقد كانت الأرباح في السنوات التي سبقت تبني محاسبة القيمة العادلة التي تعتمد على مفهوم أن الإيرادات من الأصول المالية والاستثمارات العقارية والأصول الزراعية تتحقق عند بيعها، أما في ظل محاسبة القيمة العادلة المتبعة حاليا فإن الأرباح تتحقق عند حدوثها، كما أن التغيير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع أصبح يزيد أو ينقص من قيمة الدخل القومي حسب الحالة وتؤثر على النسبة السنوية لنمو الاقتصاد أو تراجعها، وهذا دليل على مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على الحسابات القومية و معدلات النمو الاقتصادي، فإن ارتفعت الأسعار في الأسواق المالية في سنة ما، فإن هذا ينعكس في نتائج أعمال الشركات أو في حقوق الملكية فيها وسوف يدخل كأرباح في تقدير قيمة الدخل القومي، وفي حالة هبوط الأسعار في الأسواق المالية فإن الانخفاض في قيمة الأسهم سوف يؤثر على احتساب قيمة الدخل القومي

<sup>1</sup>- فارس بن يدير، تقييم واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 70-72.

**ب. الاعتراف بالحقائق الاقتصادية وإظهارها:**

تساهم محاسبة القيمة العادلة في إظهار الحقائق الاقتصادية، فيما يلي أهم البنود التي تمسها محاسبة القيمة العادلة:

1. **الأصول المالية:** وتشمل هذه الأصول الأسهم في الشركات والسندات المالية وغيرها، وكانت في السابق تظهر بسعر الكلفة التاريخية أو السوق أيهما أقل، بالرغم من قابليتها للتداول، إلا أنها كانت تصنف استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، لذلك لم تكن المحاسبة تعكس التغيير الاقتصادي في قيمتها خلال السنوات اللاحقة لتاريخ اقتنائها، والأدهى من ذلك أن الهدف من شرائها لم يكن محددًا وفقًا لنية الشركة وقدراتها المالية، وهي حقائق اقتصادية أغفلتها الممارسات المحاسبية في السابق قبل أن يتم إدخال محاسبة القيمة العادلة؛
  2. **الاستثمارات العقارية:** في ظل إتباع طريقة التكلفة فإن الاستثمارات العقارية تظهر بكلفتها التاريخية بعد الاستهلاك، دون أخذ الزيادة أو النقص في قيمة الاستثمارات العقارية بسبب الأحداث الاقتصادية في قائمة حساب النتائج، أما بموجب طريقة القيمة العادلة فإنه يتم الاعتراف بالأحداث الاقتصادية وإظهار الاستثمارات العقارية بموجب قيمتها العادلة وأخذ الفائض أو النقص ضمن حساب النتائج، مما يعكس الحقائق الاقتصادية لهذه الاستثمارات؛
  3. **الأصول البيولوجية:** بموجب محاسبة القيمة العادلة يتم إظهار الأصول الزراعية البيولوجية وفقًا لقيمتها العادلة وعلى هذا الأساس نفسه يتم إظهار المحاصيل الزراعية أيضًا، ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة العادلة وكلفة البيع في حساب النتائج، وبذلك تعكس محاسبة القيمة العادلة الحقائق الاقتصادية للنشاط الزراعي.
- ت. الاعتراف بالمخاطر الاقتصادية:**

لاشك أن المعايير المحاسبية الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية قد عنيت لأول مرة بموضوع المخاطر المالية وإدارتها، فلم تعد المحاسبة تقتصر على تسجيل تبويب وعرض المعلومات المالية، بل أصبحت المحاسبة أداة لتقييم المخاطر وإدارتها، بحيث أن أي حدث اقتصادي ناجم عن قرار استثماري في الشركة يأخذ في الاعتبار المخاطر المالية لهذا القرار، وليس فقط مجرد عكس هذا الحدث الاقتصادي في الحسابات، فمحاسبة القيمة العادلة لا تتناول فقط تسجيل اقتناء الأصول بل تبحث في أبعد من ذلك،

وهي المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها، وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية، وفي أسعار الفوائد، وفي أسعار العملات الأجنبية وفي مقدرة المدينين على الدفع، وتركزات الديون، ومقدرة الشركة على تسديد التزاماتها الجارية، وهذه المخاطر ذات جذور اقتصادية بحثة.

### ث. تعزيز الأسواق المالية:

تُعتبر الأسواق المالية آلية هامة في تطوير الاقتصاد الوطني، فبجانب أنها تعمل على حماية المستثمرين وتوفر لجميع المتعاملين فيها الشفافية الكاملة على قدم المساواة فإنها تعتبر أداة هامة لقوى السوق، فهي تساعد على جذب الاستثمارات المناسبة كما أنها توفر السيولة في الاقتصاد. وقد تطورت الرقابة الحكومية على الأسواق المالية، واتسعت لتشمل الإشراف على تكوين مجلس الإدارة في الشركات، وعلى التقارير المالية، ومعايير المحاسبة والتدقيق، وعلى جودة عمل المحاسبين وقدراتهم، وعلى الرقابة على المعلومات الداخلية والسرية في التعامل وإلى غير ذلك، ويعكس هذا مدى أهمية الأسواق المالية في الاقتصاد. وتعتبر الأصول المالية من أسهم الشركات والسندات المالية التي تتداول فيها جزءاً من ثروة المستثمرين، وتعتمد الأصول الاقتصادية العينية على مقدار إنتاجية الاقتصاد للسلع والخدمات، وتتأثر هذه الإنتاجية من التوظيفات للأصول العينية من أراض ومبان ومعدات وغيرها، وذلك لإنتاج السلع والخدمات وبطبيعة الحال يضاف إلى ذلك العمالة لأن مهارة العاملين ضرورية لاستخدام هذه الموارد الاقتصادية، ولذلك فإن الأسواق المالية التي تتداول فيها الأصول المالية تلعب دوراً هاماً في الاقتصاديات المتطورة والنامية على السواء لأنها تساعد على خلق أصول اقتصادية عينية وتعمل على قياس إنتاجيتها وأدائها.

### ج. تدعيم الشفافية في الاقتصاد:

تحدد معايير محاسبة القيمة العادلة متطلبات ضرورية للإفصاح والعرض للمعلومات المالية، تماماً كما تضع متطلبات محددة للاعتراف والقياس للمعلومات المالية: وتعتبر الشفافية عنصراً هاماً من عناصر حوكمة الشركات كما تستجيب لحق الجمهور في الاطلاع والمعرفة عن المعلومات العامة، فالقوائم المالية للشركات هي وسائل هامة لتوصيل المعلومات المالية إلى جميع أنحاء القطاعات الاقتصادية سواء لأغراض الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد الجزئي، ويمكن دراسة ومعالجة عدد من الظواهر والمشاكل الاقتصادية من خلالها. ولذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية معلومات كاملة ودقيقة يركن إليها وتقدم في أوقاتها. ومن هنا فإن الشفافية والاقتصاد متلازمان، فبدون الشفافية يستشري الفساد والتلاعب وتمنع المساءلة، وبدون الحصول

على معلومات مناسبة لا يمكن دراسة اتجاهات الاقتصاد وإجراء الإصلاحات الاقتصادية، ولذلك فإن متطلبات الإفصاح في محاسبة القيمة العادلة تلعب دورا مهما في دراسة الاقتصاد والوقوف على اتجاهاته.

مما سبق؛ يرى الباحث أن هنالك تأثيرا لمحاسبة القيمة العادلة على الاقتصاد (استقراره أو نموه)، لأنها محاسبة تعتمد على الحقائق الاقتصادية، وليس على الفرضيات المحاسبية التقليدية، وقد ساهمت المحاسبة الجديدة في تقريب مفهوم القيمة من المنظور الاقتصادي مع مفهومها من المنظور المحاسبي. لأنها تعترف بالحقائق الاقتصادية وإدارة المخاطر المالية، وتعزيز وتعميق الأسواق المالية، وتدعيم الشفافية في الاقتصاد، ومما لاشك فيه أن محاسبة القيمة العادلة تنهض من مستوى الإبلاغ المالي من مجرد معلومات مالية تاريخية لا تغني ولا تسمن من جوع إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية وتستشرف المستقبل بدلا من تسجيل الماضي وأن هذا المستوى الرفيع من الإبلاغ يتيح لمستخدمي المعلومات المالية والمحاسبية من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على هدى من معلومات موضوعية تستند إلى الحقائق، ويساعد هذا الأمر على أن يحقق الإبلاغ المالي العام أهدافه وهي تلبية حاجات ومتطلبات الأطياف العديدة في المجتمع بشكل عام والمشاركين في الأسواق المالية بشكل خاص.

### ثالثا: مقارنة بين محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية<sup>1</sup>:

إن المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة أكثر ملائمة من تلك الناتجة عن استخدام التكلفة التاريخية وذلك نتيجة الحاجة المستمرة إلى المعلومات التي تكون أكثر صحة في القرارات المستقبلية، وإن زيادة المعلومات المحاسبية من خلال القيمة العادلة يكون مصحوبا بنقص في موثوقيتها ومصداقيتها وإن الأمر يستوجب تعزيز معلومات القوائم المالية المعدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية وفقا للقيمة العادلة لتزداد ملاءمة المعلومات المحاسبية في الوقت نفسه سيتم المحافظة على خاصية الموثوقية. وتجدر الإشارة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية لم تقم بإلغاء اعتماد التكلفة التاريخية وفي الوقت نفسه أعطت مجالا واسعا لاعتماد القيمة العادلة كما هو في المعايير المحاسبية 2 و 11 و 16، و 18، و 26، و 32، و 36، و 39.

والجدول الموالي يوضح الفرق ما بين استخدام كلا الأسلوبين في التقييم، وذلك من خلال الإعتماد على مدى كل أسلوب من تحقيق المبادئ والفروض المحاسبية.

<sup>1</sup>- بن أودينة بوحفص، مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مرجع سابق، ص 72.

الجدول رقم (01): المقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وفقا للفروض والمبادئ المحاسبية

المبدأ	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
تحقق الإيراد	يمكن قياس الأرباح بشكل مستمر على أساس التغيرات في القيم الاقتصادية للأصول والالتزامات	يتم قياس الأرباح في نقاط منفصلة عند استيفاء معايير الاعتراف بالإيرادات، وذلك باستخدام مبدأ مطابقة قياس النفقات
التقارير المالية	ح. الميزانية العمومية هي الوسيلة الأساسية لنقل المعلومات للمساهمين خ. قائمة الدخل لا تبلغ عن قيمة ولكنها تقيس التغيرات الدورية في القيمة، وبالتالي فإنها تبلغ عن المخاطر	د. الميزانية العمومية هي وسيلة لمعرفة المركز المالي الافتراضي للشركة. ذ. قائمة الدخل هو الأداة الرئيسية لنقل المعلومات حول قيمة الشركة للمساهمين، وليس الميزانية العمومية.
إدارة الأرباح	الأرباح هي التغيرات في القيمة وعلى هذا النحو لا يتوقع تغيرات قيمة في المستقبل، ولذلك فإن الأرباح المستقبلية والقيم المستقبلية مبهمة وبالتالي لا يمكن التنبؤ بإدارة الأرباح	تخلق فرصا لإدارة الأرباح

المصدر: بن أودينة بوحفص، مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مرجع

سابق، ص 72.

والجدول الموالي يوضح السمات والملاح الوثيقة لمقاييس الأصول والالتزامات المرتكزة على التكلفة التاريخية والمرتكزة على القيمة العادلة:

الجدول رقم (2): السمات والملاح الوثيقة الصلة لمقاييس الأصول والالتزامات المرتكزة على التكلفة التاريخية والمرتكزة على القيمة العادلة.

القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
----------------	-------------------

<p>تضعف قابلية المقارنة عن طريق جعل أشياء المتشابهة تبدو مختلفة والعكس.</p>	<p>تحسن إمكانية المقارنة عن طريق جعل الأشياء المشابهة تبدو متشابهة والأشياء غير المتشابهة مختلفة.</p>
<p>توفر معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول الأعباء المفروضة بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية عندما تم تملكها.</p>	<p>توفر معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول الأعباء المفروضة بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.</p>
<p>تعكس تأثير قرارات تملك أو بيع الأصول أو تكبد أو تسوية الالتزامات فقط على أداء الكيان وتتجاهل تأثيرات قرارات مواصلة الاحتفاظ أو تحمل المديونية.</p>	<p>تعكس تأثير قرارات الإدارة بمواصلة الاحتفاظ بالأصول أو مديونية الالتزامات، وكذا قرارات تملك أو بيع الأصول وتكبد أو تسوية الالتزامات - على أداء الكيان.</p>
<p>تثبت المكاسب والخسائر من التغيرات السعرية فقط عندما تتحقق بالبيع أو التسوية، رغم أن البيع أو التسوية ليس الحدث الذي تسبب في المكسب أو الخسارة.</p>	<p>تثبت المكاسب والخسائر من التغيرات السعرية عندما تحدث.</p>
<p>المبالغ المثبتة يمكن احتسابها بناء على المعلومات المتاحة داخليا عن الأسعار في المعاملات الماضية، دون الرجوع إلى بيانات سوقية خارجية.</p>	<p>تتطلب معرفة الأسعار السوقية الجارية لتقرير المبالغ المثبتة، وهو ما قد يتطلب استبعاد بعض البنود ويمكن أن يؤدي لحدوث مشاكل اعتمادية أو موثوقية.</p>

المصدر: بن أودينة بوحفص، مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مرجع

سابق، ص 73.

رابعا: تأثير كوفيد 19 (جائحة كورونا) على قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام (مثل بعض الأدوات المالية، العقارات الاستثمارية، بعض الممتلكات والآلات والمعدات) في تاريخ التقرير المالي وفقا لمعيار التقرير المالي المنطبق. عندما يكون قياس القيمة العادلة مستند إلى سعر سوق ملحوظ، فيجب استخدام سعر السوق المنشور في تاريخ التقرير المالي. التغيرات في أسعار السوق بعد تاريخ التقرير المالي لا يتم عكسها على تقييم الأصول.

نتيجة لكوفيد 19 زادت التقلبات في الأسعار في مختلف الأسواق ويؤثر ذلك على قياس القيمة العادلة مباشرة في حالة تحديد القيمة العادلة استنادا إلى سعر السوق (الأوراق المالية المتداولة في سوق نشط). أو قد يكون التأثير غير مباشر إذا كان يتم تقدير القيمة العادلة استنادا إلى مدخلات مشتقة من الأسواق المتقلبة. كما ستتطلب عملية تقدير القيمة العادلة قدرا أكبر من الاجتهاد والتقدير خصوصا بالنسبة للتقييمات المبنية على مدخلات غير ملحوظة (المستوى الثالث من هرم القيمة العادلة). وفي بعض الحالات سيزداد الاعتماد على المدخلات غير الملحوظة نظرا لأن المدخلات الملحوظة لم تعد متوفرة<sup>1</sup>.

### المطلب الرابع: دراسة البيئة المحاسبية الجزائرية وعلاقتها بالقيمة العادلة

في هذا المطلب سنتعرف على البيئة المحاسبية الجزائرية وواقع التكوين والتعليم المحاسبي الجزائري، ومكانة القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي الجزائري.

#### أولا: التعليم المحاسبي والتكوين المحاسبي:

تمثل المحاسبة بشكل عام نظاما متكاملًا وشاملا للمعلومات في أي منظمة أعمال، وهي نظام منفتح على بقية الأنظمة داخل المنظمة، وبنفس الوقت هي منفتحة على البيئة المحيطة بها، تؤثر فيها وتتأثر بها، وبذلك فإن التغيرات التي تطرأ على محيط المحاسبة ستؤثر بالضرورة على المحاسبة كنظام للمعلومات.

يحتل التعليم المحاسبي مكانة كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات الأخرى وتأتي أهمية هذه المكانة لخصوصية النظرة إلى المحاسبة والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبي في أي مجتمع من المجتمعات، وبناءا على ذلك لا بد من النظر إلى التعليم المحاسبي كنظام متكامل يتكون من مجموعة من

<sup>1</sup> - المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) مجموعة طلال أبو غزالة، تأثير كوفيد 19 على القوائم المالية، مقال منشور على الموقع:

[http://www.ascasociety.org/News/key\\_news/3029.aspx](http://www.ascasociety.org/News/key_news/3029.aspx) تاريخ التصفح: 2020/06/05



العناصر المترابطة التي تسعى إلى تخريج كوادر مهياً وفق أسس علمية، إضافة إلى ضرورة توافر القدرة الشخصية في الحكم على الكثير من الأمور التي تهتم بها المحاسبة.

يبقى التعليم المحاسبي في الجزائر متأثراً بطبيعة المحاسبة ك تقنية لمجموعة من الحسابات ووسيلة للإثبات، ولذلك أصبح واجباً تأهيل الأساتذة وهيئات التعليم والتكوين المحاسبي، ويتم ذلك بالعمل على زيادة الثقافة المحاسبية للمدرسين والمهنيين وكذلك لدى المستثمرين وصناع القرار من أجل فهم أكبر للمعايير الجديدة وللقوائم المالية الصادرة بها عن مختلف الشركات خاصة مع وجود معطيات جديدة لم تكن موجودة من قبل مثل القيمة العادلة القيمة القابلة للتحويل، الخسارة في القيمة، مما يستدعي الإلمام بها وبكل ما من شأنه تقريب وفهم المعايير الدولية للمحاسبة للأجيال الدارسة للمحاسبة وممتهنيها، بتدريس الأدبيات الخاصة بمهنة المحاسبة. وتتمثل في المحاسبة الأكاديمية والعلمية وأقسام المحاسبة في الجامعات الجزائرية ومؤسسة علمية سواء كانت حكومية أو خاصة والمراكز العلمية والمهنية الأخرى، وتتمثل المؤسسات المهنية في المؤسسات المهمة بالمحاسبة من زاوية مهنية بحتة ومنها: المجلس الوطني للمحاسبة. بورصة الجزائر. وزارة المالية. وزارة الصناعة والتجارة. بنك الجزائر.

وفي ظل إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر شهد التعليم المحاسبي جملة من النقائص أهمها:

ر. وجود فجوة بين الجامعة وبيئتها الخارجية على مختلف المستويات وخصوصاً المساهمة في إصلاح النظام المحاسبي، والتي تتضح من خلال نسبة تمثيله في المجلس الوطني للمحاسبة الذي تولى مهمة تحديث النظام المحاسبي والتي لا تتعدى 08% في حين يفترض أن تكون له علاقة مهمة بالإصلاح، على اعتبار أن لأستاذ الجامعي معرفة علمية معتبرة حول القضايا والمشاكل المحاسبية المختلفة.

ز. عدم وجود برامج تعليمية موحدة وطرق تدريس متجانسة في مختلف الجامعات الجزائرية لمواجهة المشاكل التي تعترض العملية التعليمية أثناء الفترة الانتقالية لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

س. عدم مساهمة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تهيئة البيئة الجامعية وإجراء دورات تكوينية للأساتذة الجامعيين حول النظام المحاسبي المالي من قبل الخبراء الفرنسيين الذين أوكلت لهم مهمة

إعداد هذا النظام وبالتالي المساهمة في تكوين نخبة لها دراية ومعرفة دقيقة بالنظام ومؤهلة لتكوين  
الإطارات<sup>1</sup>.

#### ثانيا: الهيئات والمنظمات المحاسبية في الجزائر:

بدأ تنظيم مهنة الحاسبة والمراجعة في الجزائر سنة 1969، حيث أشار الأمر رقم 107/67، المؤرخ في 1969/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970، في مادته 38، إلا أنها شهدت تطور بطيء بسبب احتكار الدول لعوامل الإنتاج، إلى صدور رقم 01/88، المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، حيث حرر هذا القانون المؤسسات العمومية من كل القيود البيروقراطية والإدارية المتأتية من التبعية التي كانت ملازمة لها في الماضي<sup>2</sup>.

وحسب المادة 4 من قانون المالية رقم 10-01 المؤرخ في 2010، ينشأ المجلس الوطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية ويتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية، ويضم المجلس (3) أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل، وتحدد باقي التشكيلة أعضاء المجلس وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم<sup>3</sup>.

وحسب المادة 5 من نفس القانون تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة اللجان المتساوية الأعضاء الآتية<sup>4</sup>:

- لجنة الاعتماد
- لجنة التكوين
- لجنة الانضباط
- لجنة مراقبة النوعية

<sup>1</sup> بن اودينة بوحفص، مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مرجع سابق، ص 190.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة في 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي، ص 03.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق لـ 29 جويلية 2010، ص 4.

<sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق لـ 29 جويلية 2010، مرجع سابق، ص 4، 5.

تتحدد تشكيلة هذه اللجان وصلاحياتها عن طريق التنظيم.

حسب المادة 14 من نفس القانون، ينشأ مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية للمحاسبين وغرفة وطنية للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، يتمتع كل منها بشخصية معنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد وحسب الشروط التي يحددها هذا القانون، ويسير هذه المنظمات المجلس الوطني للمحاسبة، كما يمكن إنشاء مجالس جهوية.

وتكلف في إطار القانون بما يأتي<sup>1</sup>:

- السهر على تنظيم المهن وحسن ممارستها
- الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم
- السهر على احترام قواعد المهن وأعرافها
- إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير المكلف بالمالية ونشرها في أجل شهرين من تاريخ إيداعها
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها.

يعمل المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بالتنسيق مع الوزير المكلف بالمالية الذي يعين في هذا الشأن، لدى كل مجلس من المجالس المذكورة أعلاه، ممثلاً عنه تحدد رتبته وصلاحيته عن طريق التنظيم.

تساهم المجالس المذكورة أعلاه في المادة 14 في الأعمال التي تبادر بها السلطات العمومية المختصة في مجال التقييس المحاسبي والواجبات المهنية وتسعير الخدمات إعداد النصوص المتعلقة بهذه المهن. كما تمثل مصالح المهنة إزاء الغير والمنظمات الأجنبية المماثلة.

<sup>1</sup>- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق لـ 29 جويلية 2010، ص6.

وتشهد علاقة المهنيين بعضهم ببعض توترا حادا بسبب الصراعات الناتجة بين أصحاب المصالح، خاصة في الفترة التي تشكلت فيها المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات التي تزامنت مع برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي نتج عنه استقلالية المؤسسات، من الأسباب الرئيسية التي ولدت هذه الصراعات هو احتكار مجموعة من المهنيين لأهم الأعمال المحاسبية التي يصفها عادة أصحاب المهنة بالجنات المحاسبين المتمثلة في<sup>1</sup>:

- محافظة الحسابات للمؤسسة الوطنية الاستراتيجية كسونطراك وفروعها، الخطوط الجوية الجزائرية، الشركة الوطنية للغاز والكهرباء... الخ.
- محافظة الحسابات للمؤسسات المالية والمصرفية وشركات التأمين.
- محافظة الحسابات للشركات الأجنبية بمختلف قطاعاتها.

### ثالثا: النظام المحاسبي المالي:

نظرا لتغير النهج الإقتصادي من اقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق ومحاولة الجزائر الدخول في الإقتصاد الدولي من خلال مشروع الشراكة مع الإتحاد الأروبي ومنظمة التجارة العالمية (OMC) ، ولتجاوز نقائص المخطط الوطني للمحاسبة، قامت الجزائر باعتماد مشروع جديد في مجال التوحيد المالي والمحاسبي يوافق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يتمثل في إصدار النظام المحاسبي المالي بمقتضى قانون 11/07 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، وأصبح إلزاميا بداية من 01 جانفي 2010، ويهدف هذا المشروع الجديد لوضع أداة تتكيف مع البيئة الإقتصادية الجديدة والتي جاءت نتيجة الإصلاحات الإقتصادية والمالية<sup>2</sup>.

وجاء مفهوم النظام المحاسبي المالي في المادة الثالثة من القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها،

<sup>1</sup>- بن أودينة بوحفص، مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مرجع سابق، ص 194.

<sup>2</sup>- بن أودينة بوحفص، مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مرجع سابق، ص 191.

وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونتائج ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"<sup>1</sup>.

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية العامة المعترف بها، يبرز المفاهيم ويحدد المبادئ والقواعد التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية، ويكون بذلك قاعدة هامة تعتمد عليها المحاسبة التي تخضع لتنظيم شامل يسمح بتوضيح كل الأمور المتعلقة بمسك المحاسبة، وأخذ الحسابات وتسجيل العمليات فيها. ويمتاز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات أساسية جديدة وهي<sup>2</sup>:

- ش. اعتماد الحق الدولي الذي يقرب التطبيق المحاسبي الجزائري مع التطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكييف مع الإقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة.
- ص. إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسيّر التطبيق المحاسبي لا سيما تسجيل المعاملات وتقييمها وإعداد الكشوف المالية والذي يحد من مخاطر التدخل الإداري واللاإداري بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهيل فحص الحسابات.
- ض. التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة، الذين يملكون المعلومات المالية عن المؤسسات على حد سواء، منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.
- ط. إمكانية المؤسسات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

#### رابعا: مكانة القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي والبيئة المحاسبية الجزائرية

تبنى النظام المحاسبي المالي SCF نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها "بالقيمة الحقيقية"، حيث أشار إليها ضمن القسم الثاني من الباب الأول "قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات"، وعرفها في الملحق الثالث على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية".

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي، ص 03.

<sup>2</sup> - بن اودينة بوحفص، مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، مرجع سابق، ص 192.

كما عرفت المادة السادسة من النظام 08/9 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على أنها: "المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على إطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط المنافسة العادية".

والملاحظ من خلال التعاريف السابقة أن المشرع الجزائري أعطى للقيمة العادلة تعريف لم يختلف كثيرا عن التعريف المقدم من طرف المعايير المحاسبية الدولية.

يواجه تطبيق القيمة العادلة في العديد من العوائق والصعوبات تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية نلخصها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية: إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمتها السوقية.
- تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي: يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الإهلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية.
- غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: إن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة لقيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤدي ضرورة ربط اعتماد

<sup>1</sup> - محمد زرقون وآخرون، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة ميدانية لفتنين، فئة المؤسسات الإقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين -، المجلة الجزائرية للتتمية الإقتصادية، العدد 04، جوان 2016، ص 07.

النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.

غياب نظام معلوماتي للاقتصاد الوطني: إن تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، إلا أن الوقع العملي الإقتصادي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الإقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية ناهيك عن عدم توفرها أحيانا.

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث نحاول تقديم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تطرقنا في المطلب الأول للدراسات باللغة العربية، أما في المطلب الثاني فتناولنا الدراسات باللغة الأجنبية، وفي المطلب الثالث والأخير كان عبارة عن مقارنة بين الدراسات الحالية بالدراسات السابقة.

### المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

- دراسة: "هشام شلغام"، بعنوان: "دراسة العوامل المؤسسية المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة والتحديات التي تواجهها في البيئة المحاسبية الجزائرية -دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين لحالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، غير منشورة.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أهم العوامل المؤثرة في تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية والتحديات التي تواجهها من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين، وذلك من خلال معرفة مستوى التطبيق ومدى ملائمة هذه العوامل لتطبيق القيمة العادلة ومعرفة طبيعة العلاقة بينهما.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة إشكالية الدراسة وتحليل الإستبانة الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية على عينة تتكون من 112 فرد بين مهنيين وأكاديميين وتم الإبقاء على 106 مستجوب، واستخدام الباحث جملة من الأساليب الإحصائية متمثلة في الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي بالإضافة إلى برنامج SPSS V25.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- البيئة الجزائرية الإقتصادية والقانونية والمهنية غير ملائمة نوعا ما لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي والإفصاح
- مستوى تطبيق القيمة العادلة متوسط في البيئة المحاسبية الجزائرية
- العوامل المؤسسة تؤثر في تطبيق القيمة العادلة، كما أن العامل الإقتصادي والقانوني يعد الأكثر تأثير في مستوى تطبيق القيمة العادلة، كما أن العامل الإقتصادي والقانوني يعد الأكثر تأثير في مستوى تطبيق القيمة العادلة مقارنة بباقي العوامل.
- تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية تواجهه عدة عوائق وتحديات اقتصادية وثقافية وقانونية ومهنية.
- عدم وجود إجراءات كافية من طرف الوزارة الوصية لتعزيز التزام المؤسسات الإقتصادية بتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي.

كما قدمت الدراسة جملة من التوصيات أهمها:

- ضرورة العمل على تحسين البيئة الجزائرية وخاصة البيئة الإقتصادية والقانونية من أجل تحسين المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة للحصول على استخدام أفضل للنموذج.
- ضرورة الانفتاح على الأسواق العالمية بما يتوافق مع البيئة الإقتصادية الجزائرية لتطوير مهنة المحاسبة في مجال القياس والإفصاح بالقيمة العادلة.



- محاولة تنشيط وتفعيل أداء البورصة في الجزائر وكذا تحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية.
  - دراسة: "بن أودينة بوحفص"، بعنوان: مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة -دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية، جامعة غرداية، الجزائر، 2020.
- هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توفر متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال الجزائرية، من خلال استقصاء عينة من ممارسي مهنة المحاسبة وهم: الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، والمحاسبين المعتمدين، بالإضافة إلى المحاسبين الرئيسيين في المؤسسات الإقتصادية.
- ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على تقنيات البحث الكيفي Qualitative عن طريق أداة المقابلة التي أجريت مع المديرين الماليين والموظفين في مصلحة المالية والمحاسبة بصفتهم المسؤولين على إعداد القوائم المالية في المؤسسات العمومية الإقتصادية، كما تم الإعتماد على تقنيات البحث الكمي Quantitaives عن طريق أداة الاستبيان، حيث بلغ عدد الاستمارات القابلة للمعالجة 146.
- وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:
- توجد رغبة لدى ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر للتحول من التكلفة التاريخية والانتقال إلى طرق قياس بديلة.
  - لا توفر البيئة المحاسبية الجزائرية كل ما تحتاجه القيمة العادلة من متطلبات لاستخدامها كأساس لقياس محاسبي
  - لا تلائم البيئة الإقتصادية والمالية الجزائرية تطبيق القيمة العادلة.
  - يواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة العديد من التحديات في ظل البيئة القانونية الجزائرية.
- وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها:
- ضرورة الإسراع في إصدار قوانين تنظم عمل البورصة وتعطي ثقة أكبر للمستثمرين، وتشجع المؤسسات الإقتصادية للدخول فيها.
  - التحلي بأخلاقيات المهنة للمؤسسات المطبقة لنموذج القيمة العادلة، بعدم التلاعب بنص المعيار بالاحتتيال والتضليل في إعداد القوائم المالية بما يخدم مصالح المؤسسة .

- توعية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بأهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة، وما يوفره من خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية.
- العمل على تحسين بيئة الأعمال الجزائرية لمختلف مكوناتها الإقتصادية والسياسية والقانونية.
- دراسة: "فارس بن يدير"، بعنوان: تقييم واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك الجزائرية - دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية والجزائرية-"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص المحاسبة المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية العاملة في الجزائر وهذا من خلال التعرف على وجهة نظر القائمون على العمل المحاسبي في البنوك التجارية العاملة في الجزائر فيما إذا كان نموذج القيمة العادلة يعتبر البديل الأنسب لتقاضي قصور التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي وكذا مدى إدراكهم لأهمية هذا النموذج، والتعرف على إذا كان هناك صعوبات ومعوقات تحد من تطبيق هذا النموذج في البيئة المحاسبية الجزائرية.

لوصول إلى أهداف ونتائج الدراسة تم استخدام الاستبيان كأداة للبحث في الدراسة الميدانية، حيث تم صياغتها بحيث يمكن من خلالها استطلاع رأس العينة المستهدفة بما يحقق أهداف الدراسة، والاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية SPSS23 لتحليل بيانات الاستبيانات.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- توجد صعوبات ومعوقات تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.
- يعتبر نموذج القيمة العادلة البديل الأنسب لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية.
- قياس القيمة العادلة يعطي معلومة مالية أكثر ملائمة وذات قيمة تنبؤية عالية مقارنة بالتكلفة التاريخية.

وفي الأخير خلصت الدراسة على مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة العمل على توفير قواعد استرشادية توضح آلية قياس وتطبيق القيمة العادلة، مما يزيد من خاصية الموثوقية للقيمة العادلة.
- يجب النهوض ببورصة الجزائر وذلك بتشجيع المؤسسات المدرجة فيها ودفع المؤسسات الغير مدرجة على دخول البورصة، ويعتبر هذا أحد التدابير لأجل تطبيق القيمة العادلة.
- دراسة: بلعور سليمان وبن أودينة بوحفص، عبارة عن مقال بعنوان: صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد2، 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف الصعوبات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك من خلال موقع محاسبة القيمة العادلة ضمن التعليم المحاسبي وكذا نظرة النظام المحاسبي المالي الجديد لها، ومدى جاهزية المؤسسات الإقتصادية والمنظمات المهنية المحاسبية لتطبيقها. من أجل الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بهذه الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي للتعرف على المفاهيم المرتبطة بالقيمة العادلة والبيئة المحاسبية الجزائرية.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر تعويض التكلفة التاريخية من أهم الأسباب التي أدت إلى تبني وتطبيق مفهوم القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي.
- هناك العديد من الصعوبات التي تقف في وجه تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الإقتصادية مثل عدم وجود سوق مالي نشط، وكذا صعوبة تحديد القيمة العادلة لبعض الأصول خاصة الأصول الثابتة، بالإضافة إلى وجود تحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول موضوع القيمة العادلة، وانعكاساته على الوعاء الضريبي.
- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة تقتضي الاهتمام بتطوير أداء العاملين مهنيًا، من خلال الاهتمام بالتأهيل المهني للعاملين، والاهتمام بجودة التعليم المحاسبي بما يتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

وفي الأخير تم اقتراح مجموعة من التوصيات منها:

- ضرورة تحسين جودة التعليم المحاسبي بما يتوافق مع معايير التعليم المحاسبي الدولية، بما فيها البرامج والمناهج التعليمية.
- إجراء دورات وملتقيات تتعلق بمفاهيم القيمة العادلة لفائدة الطلبة والأساتذة وممارسي مهنة المحاسبة.
- توحيد المعايير التي يمكن الرجوع إليها بين المؤسسات الإقتصادية عند القياس والإفصاح بالقيمة العادلة.

### المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

✓ دراسة: "Walid Samir abdel Azeim Elgabali" بعنوان: إمكانية استخدام محاسبة القيمة العادلة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية-دراسة تطبيقية.-

Walid Samir abdel Azeim Elgabali, The possibility of using fair value accounting to improve the quality of Accounting Information In Egyptian Banks - An Applied Study –,Administrative And Financial Sciences Review ; Volume 04,2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الاعتراف لمحاسبة القيمة العادلة والتقارير المالية الجيدة للبنوك المصرية المدرجة في البورصة المصرية ومعرفة تأثير محاسبة القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية معلومات التقارير المالية .

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمد الباحث المنهج الإستنتاجي لتحديد طبيعة ومحاول المشكلات وصياغة الفرضيات، والطريقة التاريخية لعرض ما يوجد من دراسات سابقة والمنهج الاستقرائي لاختيار فرضيات البحث والمنهج الوصفي لدراسة أوضاع البنوك المدرجة في البورصة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- وجود علاقة إيجابية بين محاسبة القيمة العادلة وموثوقية معلومات التقارير المالية للبنوك المصرية المدرجة في السوق المصرية للأوراق المالية.

- تحتوي معلومات التقارير المالية المعدة وفقا لمحاسبة القيمة العادلة على مؤشرات قوية حول التوقعات المستقبلية والتأثير الإيجابي في صنع القرار.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها:

- الحاجة لتصميم نظام مالي يقبل محاسبة القيمة العادلة على أنها واضحة.

- تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك المصرية يعكس واقع أداء البنوك المصرية.

✓ دراسة: **Boumedyan Dr.Youssef ,Djihad Ghrissi** بعنوان: تفسير القيمة العادلة في البنوك الجزائرية حسب نظام المحاسبة المالية.

Boumedyan Dr.Youssef ,Djihad Ghrissi, A pplying of Fair Value in Algerian Banks according to Financial Accounting System, journal of financial and accounting studies, universite Echahid hamma lakhder d'El- OUED, Algerie, Issue8, 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى إدخال مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس، وكيف يمكن للنظام المالي الجزائري النظر فيه، ومع ذلك اقترح مفهوم القيمة العادلة كحل للانتقادات للانتقادات التي واجهها القياس المحاسبي بسبب استخدام أسس محاسبية مختلفة وخاصة التكلفة التاريخية، كما ناقش الباحثون في الدراسة القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي الجزائري وما يتصل بها من تشريعات، وكذلك أهمية تطبيق القيمة العادلة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يتبنى النظام المحاسبي المالي الجزائري مبدأ التكلفة التاريخية بالرغم من السماح بقياس التقييم بالقيمة العادلة، وذلك بسبب عدم وجود سوق مالي مؤهل لتحديد أسعار الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا للقيمة العادلة.
- على الرغم من أسس القياس لقياس القيمة العادلة إلا أن نظام المحاسبة المالية الجزائرية لا تحدد أساسا محددًا لقياس القيمة العادلة لأن السوق المالي الجزائري غير مؤهل لتطبيق القيمة العادلة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها:

- ضرورة استكمال الإطار المفاهيمي لمفاهيم القيمة العادلة من قبل واضعي معايير أسس القياس، وكذلك ضرورة المساهمة في إعداد نظام المحاسبة المالية الجزائري في هذا الإطار.
- ضرورة تقليل فجوة القياس على أساس القيمة العادلة، بخلاف تعزيز مشكلة القياس المحاسبي.
- ضرورة التحويل في أنظمة المحاسبة المالية الجزائرية لتطبيق القيمة العادلة، وإعداد يتعلق بمتطلبات السوق المالية.

✓ دراسة: "Constanico Zamora-Ramirez and other"، بعنوان: "استخدام قياس القيمة العادلة في التقارير المالية".

Constanico Zamora-Ramirez and other, The Use of Fair Value Measurement in Financial Reporting : A Literature Review, Estudios Economia Aplicada, Vol, 36-2.2018, page 489-514.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الفائدة من استخدام أسلوب القيمة العادلة وأثره على التقارير المالية من خلال عرض الأدبيات النظرية والتطبيقية وعرض أهم النقاشات الحاصلة فيما يتعلق بأهمية وموثوقية القيمة العادلة كطريقة تقييم وأساس للقياس المحاسبي.

قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل ومراجعة الأبحاث والدراسات السابقة في هذا المجال مع التركيز على مجال الأدوات المالية ومدى ملائمة القيمة العادلة واستخلاص أهم النتائج المتوصل إليها والمتمثلة في:

- المعلومات التي تقدمها القيمة العادلة للمستثمرين تكون ذات أهمية وأكثر ملائمة في المستوى الأول والثاني مقارنة بالمستوى الثالث.
- القيمة العادلة قد تتأثر بعوامل مثل خصائص المجلس أو البيئة المؤسسية.

- معلومات القيمة العادلة ذات صلة بشكل عام بالمستثمرين.

وخلصت الدراسة إلى التوصية بالتكثيف من الأبحاث والدراسات في هذا المجال.

✓ دراسة: "JOSEPH KWASI AGYEMANG" بعنوان: "تحديات تنفيذ القيمة العادلة التي

تواجه الكيانات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة في غانا"

Joseph Kwasi Agyemang, Fair Value Implementation Challenges Facing Small And Mediumsized Entities In The Agricultural Sector In Ghana. Submitted In Accordance With The Requirements For The Degree Of Master Of Philosophy In Accounting Sciences, University Of South Africa, December 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة وتحديد تحديات تنفيذ القيمة العادلة التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الزراعة. حيث قام الباحث باستعراض الدراسات السابقة واستجواب فئة

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك تعارض بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين الموجودة في مستوى الكيان والدولة.

- عدم وجود علاقة منهجية بين الأنظمة التنظيمية في غانا والهياكل التنظيمية الأخرى، أي هيئة وضع المعايير المحاسبية في غانا ليست منخرطة على المستوى الدولي.

- يوجد عوامل عديدة تساهم في تحديات القيمة العادلة لتنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي.

وخلصت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات منها:

- إجراء مزيد من الدراسات للتأكد من مستوى الامتثال فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الدولية للإبلاغ المالي للهيئات التنظيمية في غانا لاكتشاف مستوى الامتثال على مستوى البلاد والذي سيساعدهم على اتخاذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات الحالية بالدراسات السابقة

في هذا المطلب نعرض أهم أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا هذه والدراسات التي سبقتها في الدول التالي:

الجدول رقم (03): يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

البيانات	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الهدف	هدفت الدراسة الحالية لمعرفة متطلبات تطبيق مبدأ القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة في ولاية غرداية	تتمحور الهدف الرئيسي لأغلب الدراسات في التعرف على الإطار المفاهيمي للقيمة وأهمية تطبيقها، والصعوبات التي تواجهها في البيئة المحاسبية الجزائرية، كما هدفت لمعرفة مدى جاهزية المؤسسات الاقتصادية والمنظمات المهنية المحاسبية لتطبيقها
من حيث مجتمع الدراسة	أنجزت الدراسة في الفترة 2020، أما الحدود المكانية لممارسي مهنة المحاسبة بولاية غرداية	تمت الدراسات السابقة في عدة مجتمعات امتدت من سنة 2015 إلى 2020 وشملت الأماكن التالية: الجزائر، مصر، غانا
من حيث منهج الدراسة	اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والأسلوب الإحصائي spss في الجانب التطبيقي.	اعتمدت الدراسات في استخدام أسلوب دراسة الحالة باستخدام أداة الاستبانة والأسلوب الإحصائي spss.
من حيث متغيرات الدراسة	المتغير المستقل: القيمة العادلة المتغير التابع: البيئة المحاسبية الجزائرية	تطرقت الدراسات السابقة لمتغيرات مختلفة نذكر منها: 1- العوامل المؤسسية المؤثرة على تطبيق القيمة العادلة والتحديات التي تواجهها في البيئة المحاسبية الجزائرية. 2- تقييم واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك الجزائرية.



<p>3- إمكانية استخدام محاسبة القيمة العادلة لتحسين جودة المعلومات المحاسبية.</p> <p>4- تفسير القيمة العادلة في البنوك الجزائرية حسب نظام المحاسبة المالية.</p> <p>5- استخدام قياس القيمة العادلة في التقارير المالية.</p>		
<p>استهدفت الدراسات السابقة قطاعات مختلفة وممارسين لمهنة المحاسبة.</p>	<p>استهدفت الدراسة محاسبين معتمدين وغير معتمدين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبين وأكاديميين.</p>	<p>من حيث القطاع</p>

المصدر: من إعداد الطالبتين

## خلاصة الفصل

على ضوء الإطار النظري تطرقنا للإطار المفاهيمي للقيمة العادلة والذي من خلاله عرضنا مجموعة من المفاهيم للقيمة العادلة وأيضاً مقوماتها وأهدافها، وأسباب تطبيقها وأثر تطبيقها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. كما تطرقنا لدراسة للبيئة المحاسبية الجزائرية وعلاقتها بالقيمة العادلة.

يعتبر مفهوم القيمة العادلة من المفاهيم الجديدة والحديثة التي جاء بها الفكر المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية والذي يعرف الكثير من الغموض، كما لها أهمية بالغة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي. والهدف من استخدام القيمة العادلة هو تقديم معلومة محاسبية تفي بأكبر قدر ممكن من الخصائص الواجب توفرها في هذه المعلومة بغرض تعظيم منفعة مستخدمي القوائم المالية بشكل يوفر لهم المناخ الملائم لاتخاذ القرارات بشكل رشيد وسليم. كما أن المشرع الجزائري أجاز باستخدام القيمة العادلة وذلك كلما توفرت الشروط اللازمة بهدف تصحيح الصورة المالية للمؤسسة والوصول إلى معلومة محاسبية

تتميز بالخصائص النوعية ذات الجودة العالية. فالبيئة المحاسبية الجزائرية لم ترقى بعد إلى بيئة أعمال ملائمة ومواكبة لواقع شديد التغيرات خاصة على النطاق الإقتصادي والمالي. فإن إن استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية جاء في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي إلا أن نموذج القيمة العادلة يتطلب توفير الظروف الملائمة لتطبيقه.

# الفصل الثاني

## تمهيد

بعد التطرق إلى الجانب النظري للدراسة، والذي من خلاله قمنا بالتطرق إلى الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة ودراسة البيئة المحاسبية الجزائرية وعلاقتها بها، وكذا عرض جملة من الدراسات السابقة في الموضوع. يأتي هذا الفصل لتحليل ومناقشة الجوانب التطبيقية للدراسة وعرضها من أجل التعرف على متطلبات تطبيق مبدأ القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية باستقصاء آراء ممارسي مهنة المحاسبة (خبير محاسبي، محافظ حسابات، محاسب معتمد، محاسب رئيسي لدى مؤسسة اقتصادية) في ولاية غرداية، حيث تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات الأولية والتي تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في ميدان البحث العلمي لتأكيد أو نفي صحة الفرضيات التي تناولها هذا البحث.

ولإمام أكثر بالدراسة الميدانية ارتأينا أن نتناولها من خلال مبحثين، المبحث الأول نتعرض فيه إلى متغيرات ومجتمع وعينة الدراسة، وأيضا نستعرض الأدوات الإحصائية المستخدمة والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان. والمبحث الثاني الذي خصص لعرض نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها وعرض نتائج اختبار الفرضيات.

وبالتالي تم تقسيم هذا الفصل كالتالي:

- المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.
- المبحث الثاني: نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها.

## المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

تتمحور هذه الدراسة بشكل أساسي على دراسة متطلبات تطبيق مبدأ القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك من خلال وجهة نظر ممارسي مهنة المحاسبة بولاية غرداية وللوصول إلى هدف هذه الدراسة خُصص هذا المبحث لمتغيرات الدراسة واختيار مجتمع الدراسة وعينتها، بالإضافة إلى توضيح الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

### المطلب الأول: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير التابع وهو متطلبات تطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة، والمتغير المستقل وهو البيئة المحاسبية الجزائرية والذي ينقسم إلى مجموعة من المتغيرات موضحة كالآتي:

1. رغبة ممارسي مهنة المحاسبة بتطبيق مبدأ القيمة العادلة ومدى إدراكهم لمفهوم وأهمية القيمة

#### العادلة

يشمل هذا المتغير معرفة مدى رغبة ممارسي مهنة المحاسبة للانتقال من التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي

2. ملائمة البيئة الاقتصادية والمالية والقانونية في الجزائر لتطبيق القيمة العادلة

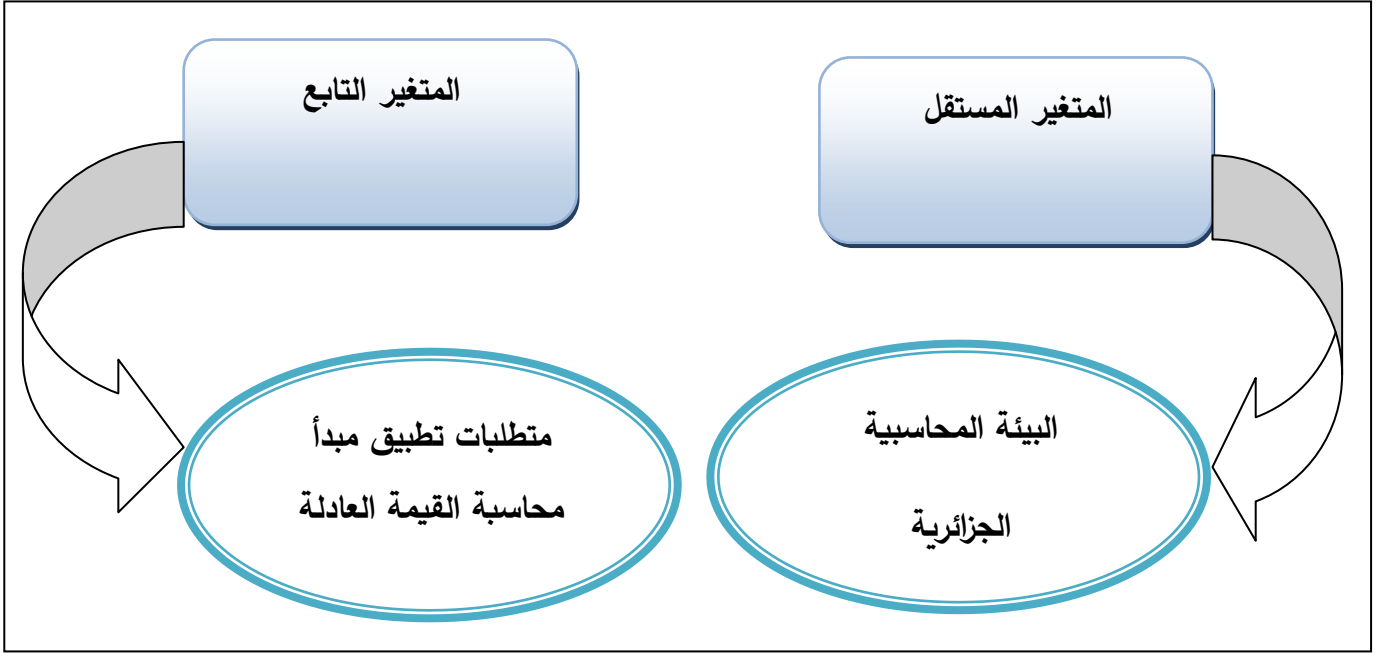
ويشمل هذا المتغير مكونات النظام الاقتصادي المالي الجزائري كحالة السوق المالي، كما يشمل مجمل القوانين والتشريعات التي تنظم عمل المؤسسات وطريقة إنشائها.

3. مدى توفر البيئة المحاسبية الجزائرية المتطلبات الممكنة لتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة

يمثل هذا المتغير كل المتغيرات المرتبطة بالجانب المحاسبي كالتعليم المحاسبي والنظام المحاسبي والمنظمات المهنية المحاسبية.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين المتغيرات:

الشكل رقم (03):متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين

## المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

## أولاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من ممارسي مهنة المحاسبة في ولاية غرداية بالإضافة إلى المحاسب الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية حيث تم توزيع الإستبانة على فئات مجتمع الدراسة. ويقصد بممارسي مهنة المحاسبة الأشخاص الذين يمتلكون ترخيصاً واعتماداً قانونياً بممارسة مهنة المحاسبة، ويتعلق الأمر بكل من الخبير المحاسبي، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد، وقد قمنا بالإضافة المحاسب الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية لارتباطه الشديد بممارسي مهنة المحاسبة، وقد تم الإعتماد على المنشور الوزاري المقرر رقم 03 المؤرخ في 23 جانفي 2020 المحدد قوائم المهنيين المسجلين في جداول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بعنوان نشاط 2020. أما المؤسسات الاقتصادية فقد تم أخذ المؤسسات الاقتصادية الأكثر نشاطاً.

وفي ما يلي تعريف بأفراد مجتمع الدراسة<sup>1</sup>:

- 1- **الخبير المحاسبي**: حسب المادة 18 من الجريدة الرسمية هو "كل شخص يمارس صفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"
- 2- **محافظ حسابات**: حسب المادة 41 من الجريدة الرسمية هو "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"
- 3- **المحاسب المعتمد**: حسب المادة 41 من الجريدة الرسمية هو "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار والشركات والهيئات التي تطلب خدماته".

<sup>1</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق لـ 29 جويلية 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، 11 جويلية 2010، ص 5-8.

لا يمكن أي خبير محاسبي أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد، التسجيل في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين أو في جدول الغرفة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ما لم يعتمد مسبقا من الوزير المكلف بالمالية، ويحدد المجلس الوطني للمحاسبة في أول جانفي من كل سنة قائمة المهنيين المسجلين في الجدول وينشرها وفق الأشكال المحددة من طرف وزير المكلف بالمالية.

الجدول الموالي وصف لمجتمع الدراسة:

الجدول (1-4): توزيع مجتمع الدراسة حسب ولاية غرداية

ممارسي مهنة المحاسبة	غرداية
ممارس مهنة الخبير المحاسبي	02
ممارس مهنة محافظ حسابات	21
ممارس مهنة المحاسب المعتمد	07
محاسب رئيسي في مؤسسة اقتصادية	50
عدد أفراد مجتمع الدراسة	80

المصدر: من إعداد الطالبتين

الجدول أعلاه يضم مجتمع الدراسة المتمثل في ممارسي مهنة المحاسبة وقد تم الإعتماد على منشور الوزارة المالية المقرر رقم 03 المؤرخ في 23 جانفي 2020 المحدد قوائم المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بعنوان نشاط 2020.

### ثانيا: عينة الدراسة

على أساس مجتمع الدراسة فقد تم اختيار عينة قصدية حيث شمل مجتمع الدراسة في ولاية غرداية 80 فردا، تم استقصاء عينة من 45 فردا منهم ( 01 خبير محاسبي، 10 محافظ حسابات، 06 محاسبين معتمدين، 28 محاسب رئيسي لدى مؤسسة اقتصادية)

والجدول الموالي يبين عدد الاستثمارات الموزعة والمعتمدة:



## الجدول رقم (4-2): نتائج توزيع استثمارات الاستبيان

الاستثمارات القابلة للمعالجة	الاستثمارات المسترجعة	الاستثمارات الموزعة (عينة الدراسة)	مجتمع الدراسة في ولاية غرداية
01	01	02	خبير محاسبي 02
10	11	19	محافظ حسابات 21
06	06	07	محاسب معتمد 07
28	31	38	محاسب رئيسي لدى مؤسسة اقتصادية 50
45	49	66	المجموع 80

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على نتائج توزيع الاستبيان

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد الاستثمارات التي قد تم توزيعها على ممارسي مهنة المحاسبة ومحاسب رئيسي لدى مؤسسة اقتصادية بلغ 66 استمارة، وبلغت الاستثمارات القابلة للمعالجة 45 استمارة موزعة كالآتي:

01 خبير محاسبي، 10 محافظ حسابات، 06 محاسب معتمد، 28 محاسب رئيسي في مؤسسة اقتصادية.

## المطلب الثالث: الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

من خلال هذا المطلب سوف نستعرض الأداة المستخدمة في الدراسة لجمع المعلومات وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة فيها.

## أولا: أداة الدراسة

تم استخدام أداة الدراسة بتصميم استبيان حيث حاولنا قدر الإمكان وضع أسئلة بصفة بسيطة، حيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع واسع بموضوع الدراسة، بحيث تسمح هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، وهذا بالإحاطة على جميع جوانب الاستبيان لرفع نسبة الإجابة والقبول لدى العينة المدروسة (ممارسي مهنة المحاسبة والمحاسبين الرئيسيين

لدى المؤسسات الاقتصادية)، حيث تضمن ثلاث محاور وتضمن 25 سؤالاً، وتم صياغتها باللغة العربية ولقد خضع هذا الاستبيان إلى عملية التحكيم من قبل أساتذة مختصين، وهذا بهدف التأكد من سلامة المحتوى المعلوماتي لاستمارة الاستبيان من حيث (دقة الأسئلة، وابتعادها من الغموض، تغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة، عدم حملها للتناقضات...) ثم قمنا بإخراجه في شكله النهائي كنسخة ورقية وكذلك نسخة الكترونية وهذا لتغطية عدد كبير من مجتمع الدراسة.

### ثانياً: تصميم وهيكل الاستبيان

لتصميم أداة الاستبيان قمنا بجمع المعلومات اللازمة للدراسة الميدانية وذلك من خلال تصميم استبانة والتي تعتبر قاعدة الدراسة الإحصائية مع مراعاة تصميم شكل الإستبانة بشكل منظم وسهل وبما يتلاءم مع أهداف وفرضيات الدراسة، وللتعرف كذلك على معرفة متطلبات تطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر عينة الدراسة (ممارسي مهنة المحاسبة والمحاسبين الرئيسيين لدى المؤسسات الاقتصادية).

وبعد الإطلاع على أدبيات المحاسبة المتعلقة بموضوع الدراسة وبعض المراجع المتخصصة في هذا المجال والقراءة الموسعة للدراسات التي تناولت الموضوع كان من أبرز الخطوات المتخذة لإعداد الإستبانة ما يلي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جميع البيانات والمعلومات؛
- أسئلة الإستبانة تتناول وتغطي فرضيات الدراسة؛
- دقة الأسئلة ومدى شمولية الإستبانة؛
- عرض الإستبانة على المشرف والمساعد المشرف من أجل اختيار مدى ملاءمتها لجمع البيانات؛
- تعديل الإستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف ومساعد المشرف؛
- عرض الإستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وإضافة وحذف ما يلزم؛
- إجراء دراسة اختيارية ميدانية أولية للإستبانة وتعديلها حسب ما يناسب؛
- توزيع الإستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة؛

وقد تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس "ليكارتر" الخماسي والذي يحتل خمس إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان، وبالتالي يسهل ترميز وتتميط الإجابات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(4-3): مقياس ليكارتر الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1
15	المجموع			
5	عدد الاختيارات			
3	المتوسط الحسابي			

المصدر: من إعداد الطالبتين

ويتم حساب طول الفئة انطلاقا من

$$\bullet \text{ المدى} = \text{القيمة الكبرى} - \text{القيمة الصغرى} = 5 - 1 = 4$$

$$\bullet \text{ طول الفئة} = 5/4 = 0.80$$

وقد تم إعداد الإستبانة بشكل نهائي وتكونت من ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالي:

### 1- القسم الأول:

تضمن هذا القسم ترحيبا بأفراد العينة المشاركة في هذه الدراسة وتعريف بالطالبتين الدارستين للموضوع والجامعة التي تنتميان إليها، والمستوى التعليمي للطالبتين والشهادة المراد الحصول عليها، وتقديم وإظهار عنوان الدراسة لأفراد العينة، والالتزام بسرية الإجابات واستعمالها في الجانب العلمي فقط، تقديم الشكر المسبق لكل أفراد العينة المشاركة في الدراسة.

### 2- القسم الثاني:

يتضمن هذا القسم أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية والوظيفية لمفردات عينة الدراسة والتي تكونت من ستة (06) فقرات ممثلة في: ( الجنس، سن العمل، الوظيفة، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي، حضور ملتقى علمي أو ندوة في مجال الموضوع)

## 3- القسم الثالث

تضمن هذا الجزء خمسة وعشرون (25) فقرة تتعلق بفرضيات الدراسة والتي تم تقسيمها إلى ثلاث محاور رئيسية بهدف تغطية الفرضيات المطروحة على النحو التالي:

**1.3 المحور الأول:** يهتم هذا المحور بدراسة "مدى إدراك ممارسي مهنة المحاسبة (أفراد عينة الدراسة) لمفهوم القيمة العادلة ومدى رغبتهم بتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة"، والذي تضمن تسعة (09) فقرات بدءا من الفقرة رقم واحد (01) إلى الفقرة رقم تسعة (09)، وخصص لافتراض الفرضيتين الأولى والثانية واللذان نصهما:

1- يدرك ممارسي مهنة المحاسبة بولاية غرداية مفهوم وأهمية تطبيق نموذج القيمة العادلة.

2- هناك رغبة موجودة لدى ممارسي مهنة المحاسبة بولاية غرداية لتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة.

**2.3 المحور الثاني:** تناقش فقرات هذا المحور "مدى توفر متطلبات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية" والتي تضمنت سبعة (07) فقرات بدءا من الفقرة رقم واحد (01) إلى الفقرة رقم سبعة (07).

**3.3 المحور الثالث:** عالج هذا المحور "مدى ملاءمة البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الاقتصادية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة" حيث اشتمل تسعة (09) فقرات تمحورت حول حالة السوق المالي الجزائري ونظرة المشرع الجبائي للقيمة العادلة ونسب التضخم... الخ.

## ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من الأساليب في جمع البيانات وكذا مجموعة من الأدوات والوسائل والبرامج الإلكترونية في استخلاص النتائج لمساعدتنا في تحليل العلاقة بين متطلبات تطبيق القيمة العادلة والبيئة المحاسبية الجزائرية.

## 1- أساليب جمع البيانات:

قمنا بتوزيع الإستبانات على أفراد عينة الدراسة على شكل نسخ ورقية في أماكن عملهم وإلكترونية عبر البريد الإلكتروني لعينة الدراسة المدرج في منشور الوزارة المالية المقرر رقم 03 المؤرخ في 23 جانفي 2020 المحدد قوائم المهنيين وكذا محاسبي المؤسسات الاقتصادية وتم ذلك من خلال استغلال العناوين

الإلكترونية لهم والمتاحة على مستوى وزارة المالية، كما تم التوزيع عبر الفاكس لبعض عينة الدراسة لصعوبة التنقل وعدم توفر البريد الإلكتروني لحضرتهم. كما قمنا بزيارة ميدانية إلى مكاتب المحاسبة في الولاية المستهدفة وتوزيع الإستبانة عليهم. كما تم استخدام الأبحاث والدراسات المحكمة المنشورة في المجالات والأطروحات التي تناولت نفس الموضوع.

## 2- البرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

من أجل استكمال أهداف الدراسة الميدانية تم الإعتماد في تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان على البرامج الإلكترونية التالية:

**1.2** برنامج الجدول Feuille de calcul Microsoft Excel نسخة 2007 لتجميع الإستبانة من أفراد العينة والتي بلغت 45 استبانة، وتبويبها وتلخيصها، حيث ساعدنا هذا البرنامج في معرفة عدد ونسبة المشاركين في هذه الدراسة وتسهيل صب المعلومات في برنامج spss.

## 2.2 برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية spss v25 نسخة 25 وتشمل ما يلي:

- النسب المئوية (Percentages): لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة، وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.
- جداول التوزيع التكراري: الغرض منه معرفة مدى تركيز الإجابات لصالح فرضية معينة أو عكس ذلك.
- اختبار t-test (One Sample t-test): من أجل اختبار الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة.
- المتوسط الحسابي Meam: من أجل التعرف على أهمية العبارة الواردة في الإستبيان.
- الإنحراف المعياري Standard Déviation: لقياس درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن المتوسط الحسابي لكل فقرة.
- معامل الارتباط: يبرسون يهدف هذا العامل إلى معرفة وجود العلاقة بين المتغيرين من عدمها، وكذلك لاختبار الاتساق الداخلي لفقرة الدراسة.
- اختبار ألفا كرونباخ: وذلك من أجل اختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة.

رابعاً: صدق وثبات الدراسة

لمعرفة مدى صدق وثبات الدراسة تم توزيع الاستبانة على عينة مكونة من خمسة وأربعون (45) فرداً وهذا من أجل التأكد من صلاحية أداة الاستبيان، وكخطوة أساسية وأولية قبل استخراج نتائج هذه الاستبانة لا بد من دراسة مدى صدق وثبات الاستبيان من خلال استخدام اختبارات إحصائية مثل اختبار الصدق الداخلي عند مستوى الدلالة المعنوية  $\alpha = 0.05$  ، ومعامل ألفا كرونباخ.

1- ثبات أداة الاستبيان

يقصد بثبات أداة الاستبيان أنها تعطي نفس النتائج لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط، وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's).

1.1 اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ لأداة الدراسة:

سنوضح في الجدول التالي معاملات ألفا كرونباخ كما يلي:

الجدول رقم (4-4): اختبار معامل الثبات لأداة الاستبيان

عدد أفراد العينة	معامل الثبات ألفا كرونباخ
45	0.679

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ بلغت 0.679 وهي نسبة مقبولة إحصائياً، مما يعني ثبات أداة الدراسة وصلاحيتها للإجابة على الأسئلة واختبار الفرضيات.

2.1 اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور أداة الدراسة:

في الجدول التالي سنقوم بقياس ثبات محاور الاستبيان من خلال استخدام معاملات ألفا كرونباخ كما هو موضح في ما يلي:

الجدول رقم(4-5): قيمة معامل ألفا كرونباخ لمحاور الاستبيان

رقم المحور	محاور الاستبيان	عدد الفقرات	معدل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
01	مدى إدراك ممارسي مهنة المحاسبة لمفهوم القيمة العادلة ومدى رغبتهم بتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة.	09	0.824	
02	مدى توفر متطلبات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية	07	0.748	0.865
03	مدى ملائمة البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الإقتصادية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.	09	0.729	0.854

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الثبات لمحاور الاستبيان يتراوح بين 0.824 و0.748 وبالتالي فقيمة معامل الصدق تكون محصورة بين الصفر والواحد وكلما اقتربت من الواحد يمتاز الاستبيان بالصدق، وفي هذه الحالة الجذر التربيعي لألفا كرونباخ يقترب من الواحد. إذا يمكن القول أن الاستبيان يمتاز بالصدق، ولو إعادة توزيع الاستبيان على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة سوف نتحصل على نفس النتائج.

## 2- صدق اتساق الاستبيان

### 1-2 صدق الاتساق الخارجي (الظاهري) للاستبيان

للتحقق من الصدق الظاهري للاستبيان قمنا بعرضه على أساتذة مختصين في المحاسبة والإحصاء واللغة لأخذ وجهات نظرهم والاستفادة من آرائهم، والملحق رقم (01) يبين أسماء الأساتذة محكمي الاستبيان.

## 2-2 صدق الاتساق الداخلي لأداة الاستبيان

وهو قوة الارتباط بين درجات كل بعد وكل محور ودرجات أسئلة الاستبيان وعليه قمنا بحساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة.



### المبحث الثاني: نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها

بعد التأكد من صدق وثبات الاستبيان في صورته النهائية وكونه صالح للتطبيق على عينة الدراسة. سوف يتم في هذا المبحث عرض وتحليل النتائج المتوصل إليها باستخدام الأدوات الإحصائية والقياسية التي تم جمعها عن طريق الاستبيان، حيث تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب. نستعرض في المطلب الأول عرض النتائج الميدانية، أما المطلب الثاني سنحاول اختبار الفرضيات، وفي المطلب الثالث تحليل وتفسير ومناقشة لنتائج الدراسة.

#### المطلب الأول: عرض النتائج الميدانية

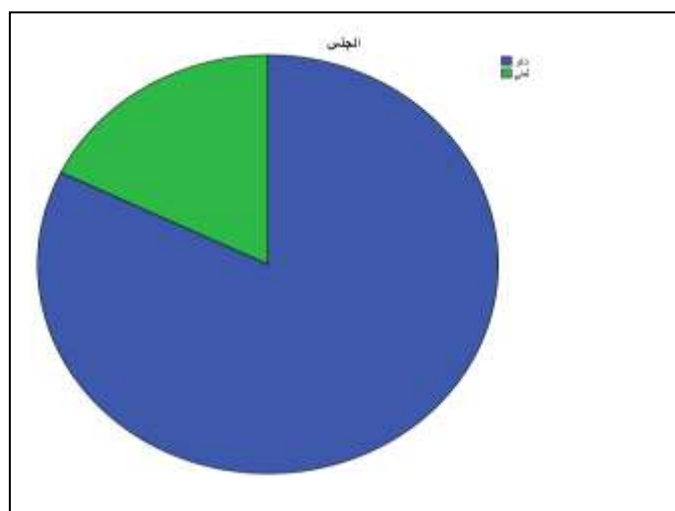
##### أولاً: عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

يتم في هذا المطلب عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة الظاهرة في الجزء الأول من الاستبيان وذلك من حيث (الجنس، سن العمل، الوظيفة، الخبرة المهنية، المستوى التعليمي، هل تم حضور ملتقى أو ندوة علمية في مجال المحاسبة أو الموضوع) بالإضافة إلى الاستعانة بالتمثيل البياني لكل بند من أجل إعطاء توضيح أكثر.

##### 1. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الشكل رقم(4): خصائص عينة الدراسة حسب متغير

الجنس



الجدول رقم(5): خصائص عينة الدراسة حسب

متغير الجنس

البيان	التكرار	النسبة
ذكر	37	82%
أنثى	08	18%
المجموع	45	100%

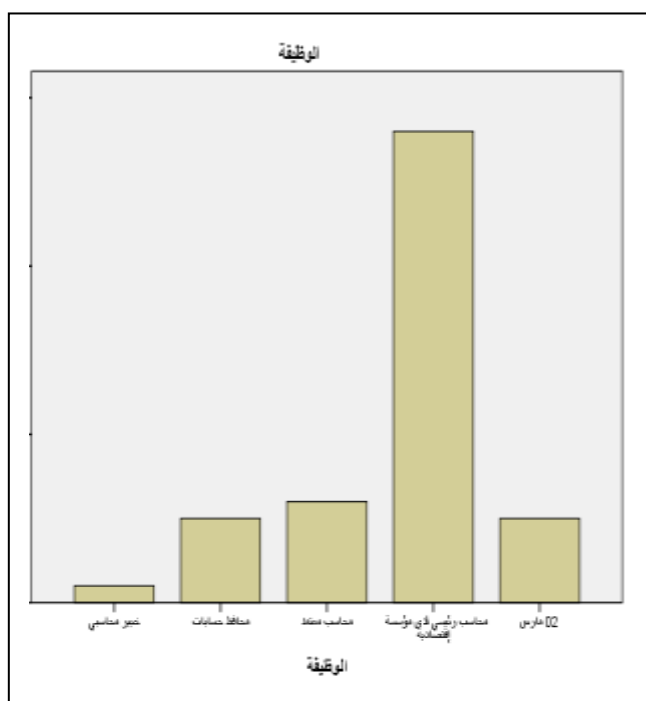
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS (الملحق رقم3)

من خلال الجدول الخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن نلاحظ تباين جنس أفراد العينة، وأن الجنس الأكثر تكرارا في عينة الدراسة هو الذكر حيث بلغت نسبته 82%، وهذا يدل على اهتمام الذكور بمهنة المحاسبة أكثر من الإناث، وهذا راجع لطبيعة المهنة وما تتطلبه من تنقلات بين المؤسسات، إضافة إلى عزوفهم عن امتحان المهنة، وقلة عددهم مقارنة بالذكور المرخص لهم بممارسة مهنة المحاسبة.

## 2. توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة

الشكل رقم (4-1): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

الجدول رقم (5-1): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة



الوظيفة	التكرار	النسبة
خبير محاسبي	1	2%
محافظ حسابات	10	22%
محاسب معتمد	6	13%
محاسب رئيسي لدى مؤسسة اقتصادية	28	62%
المجموع	45	100%

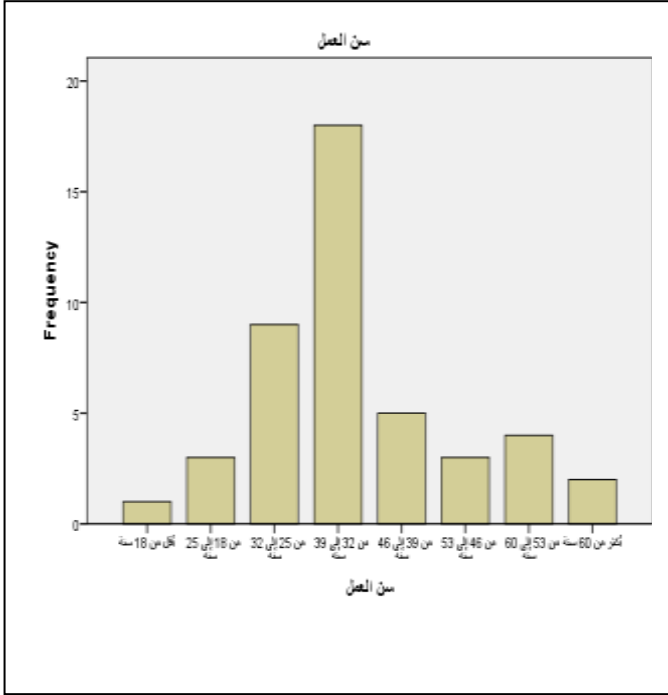
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS (الملحق رقم 3)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نتائج الدراسة المتعلقة بالوظيفة أظهرت أن نصف عينة الدراسة هم محاسبين لدى مؤسسة اقتصادية بنسبة 62%، في حين تليها نسبة محافظ الحسابات والتي بلغت 22%، كما بلغت محاسب معتمد نسبة 13%، في حين أن خبير محاسبي بنسبة 2%.

من خلال المعطيات السابقة يتضح لنا أن هناك تنوع للوظيفة في أفراد العينة من حيث محاسب رئيسي لدى مؤسسة اقتصادية ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد وكذا خبير محاسبي الأمر الذي يعني شمول العينة على أكثر من طرف والتعدد في وجهات النظر حول موضوع الدراسة.

3. توزيع عينة الدراسة حسب سن العمل:

الجدول رقم(5-2): توزيع عينة الدراسة حسب السن الشكل رقم(4-2): توزيع عينة الدراسة حسب سن العمل



النسبة	التكرار	سن العمل
2%	1	أقل من 18 سنة
7%	3	من 18 إلى 25 سنة
20%	9	من 25 إلى 32 سنة
40%	18	من 32 إلى 39 سنة
11%	5	من 39 إلى 46 سنة
7%	3	من 46 إلى 53 سنة
9%	4	من 53 إلى 60 سنة
4%	2	أكثر من 60 سنة
100%	45	المجموع

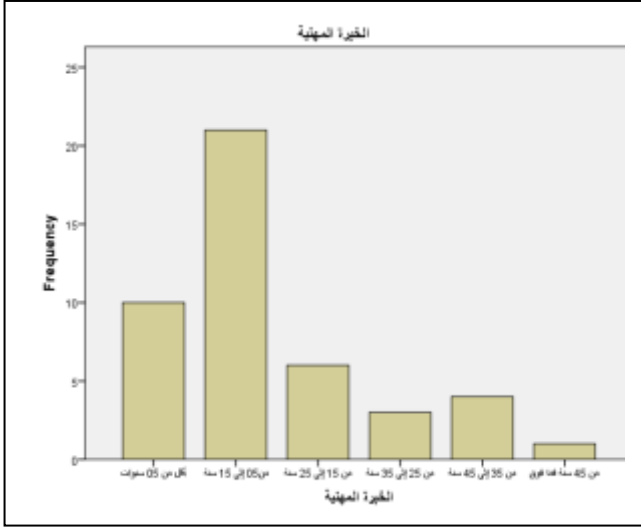
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS (الملحق رقم 3)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن توزيع العينة حسب سن العمل بالنسبة لمستوى الفئة العمرية من 32 إلى 39 سنة مثلت نسبة 40%، أما الفئة العمرية من 25 إلى 32 سنة تمثل نسبة 20%، و الفئة العمرية من 39 إلى 46 سنة تمثل نسبة 11%، في ما أن الفئة العمرية من 53 إلى 60 سنة تمثل نسبة 9%، ونلاحظ تساوي في الفئة العمرية من 18 إلى 25 سنة ومن 46 إلى 53 سنة بنسبة 7%.

يمكن القول أن غالبية أفراد العينة مستوى سنهم ما بين 32 إلى 39 سنة مما ينعكس ذلك ايجابيا على نتائج الدراسة من حيث خبرتهم، في ما يمثل بمنتصف الفئة العمرية من 25 إلى 32 سنة.

4. توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم(3-5): توزيع عينة الدراسة حسب الشكل رقم(4-3): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية



البيان	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	10	22%
من 05 إلى 15 سنة	21	47%
من 15 إلى 25 سنة	6	13%
من 25 إلى 35 سنة	3	7%
من 35 إلى 45 سنة	4	9%
من 45 سنة فما فوق	1	2%
المجموع	45	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS (الملحق رقم 3)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة أفراد العينة الذين لهم خبرة من 05 سنوات إلى 15 سنة بلغت نسبتها 47%، فيما بلغت نسبة من لهم خبرة أقل من 05 سنوات 22%، وتليها نسبة 13% بالنسبة للأفراد الذين تتراوح خبرتهم من 35 إلى 45 سنة، و نسبة 2% لمن تفوق خبرتهم 45 سنة فما فوق.

يتضح لنا من خلال الجدول تدل النتائج على أن غالبية أفراد العينة تتمتع بخبرة مهنية تسمح لها بالإلمام بالكثير من المشاكل والقضايا المحاسبية من خلال ممارساتهم المهنية وبالتالي تعزيز قدرتهم على التعامل مع الاستبانة وتعبئتها بشكل موضوعي يخدم هدف الدراسة.

ثانيا: عرض وتحليل النتائج المتعلقة باتجاه آراء عينة الدراسة للمحاور

يتم عرض نتائج الدراسة بعد المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراسة من خلال الاستبيان الذي تضمن مجموعة من الفقرات في الجزء الثاني، حيث سيتم استخراج مجموعة من المؤشرات التي تعبر عن آراء أفراد العينة كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول:

يقدم لنا الجدول أدناه آراء عينة الدراسة في مدى إدراك ممارسي مهنة المحاسبة لمفهوم القيمة العادلة ومدى رغبتهم بتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة في ما يلي:

الشكل رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	البيان	العبارة	الرقم
8	موافق	1.041	3.41	2	10	8	22	3	التكرار	قناعة المحاسبين بالوضع الحالي للإفصاح والقياس المحاسبي	01
				4.4	22.2	17.8	48.9	6.7	النسبة		
5	موافق	0.787	3.71	5	4	10	26	0	التكرار	صعوبة تخلي المهنيين عن مبدأ التكلفة التاريخية لسهولة استخدامه والتعود عليه في القياس المحاسبي.	02
				11.1	8.9	22.2	57.8	0	النسبة		
2	موافق	0.809	3.93	10	3	7	25	0	التكرار	هل تؤيد تطبيق العمل بالقيمة العادلة بموجب المعايير الدولية المحاسبية	03
				22.2	6.7	15.6	55.6	0	النسبة		

										والإبلاغ المالي؟	
4	موافق	0.869	3.80	9	4	10	22	0	التكرار	تعد القيمة العادلة ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية مع مراعاة أساس التكلفة والعائد من اختيار نموذج القيمة العادلة.	04
				20	8.9	22.2	48.9	0	النسبة		
9	محايد	0.806	3.18	1	10	18	16	0	التكرار	يوجد فهم لدى المحاسبين الجزائريين لمفهوم القيمة العادلة.	05
				2.2	22.2	40	35.6	0	النسبة		
6	موافق	0.889	3.60	5	7	9	24	0	التكرار	تتوفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة على معلومات مهمة وقابلة للفهم لدى المحاسبين في البيئة المحاسبية الجزائرية.	06
				11.1	15.6	20	53.3	0	النسبة		

7	موافق	1.140	3.47	5	9	14	17	0	التكرار	الخوف من إساءة استخدام معايير القيمة العادلة في إدارة الأرباح المحاسبية	07
				10.4	20	31.1	37.4	0	النسبة		
3	موافق	0.936	3.82	1	3	9	22	10	التكرار	الضعف النسبي في الكوادر المحاسبية المؤهلة لتطبيق مفاهيم القيمة العادلة بشكل سليم.	08
				2.2	6.7	20	48.4	22.2	النسبة		
1	موافق	0.762	4.13	13	2	3	27	0	التكرار	يحتاج المحاسبون الجزائريون إلى تعميق وتطوير فهمهم للقيمة العادلة.	9
				28.9	4.4	6.7	60	0	النسبة		
		0.429 65	3.66 17	مدى إدراك ممارسي مهنة المحاسبة لمفهوم القيمة العادلة ومدى رغبتهم بتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة							

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS (الملحق رقم 3)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي:

كل المتوسطات الحسابية لقرارات المحور الأول الذي يدور حول مدى إدراك ممارسي مهنة المحاسبة لمفهوم القيمة العادلة ومدى رغبتهم بتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة تقع في المجال 3.18 إلى 5 حسب مقياس ليكارت الخماسي وهو المجال الذي يمثل المستوى المرتفع من تأييد وموافقة أفراد العينة، حيث نالت كل عبارات المحور الأول اختيار موافق ويليها محايد.

تحصلت العبارة (09) التي تنص (يحتاج المحاسبون الجزائريون إلى تعميق وتطوير فهمهم للقيمة العادلة) على أعلى متوسط حسابي مقارنة بالعبارات الأخرى حيث بلغت نسبته 4.13 وبدرجة انحراف معياري 0.726، حيث لقيت هذه العبارة 27 موافق من اتجاه العينة، وتليها الفقرة (03) التي تنص (هل تؤيد تطبيق العمل بمبدأ القيمة العادلة بموجب المعايير الدولية المحاسبية والإبلاغ المالي؟) بمتوسط حسابي 3.93 وانحراف معياري 0.809 بإجمالي 25 موافق من أصل 45 من أفراد العينة، وفي المرتبة الثالثة العبارة (08) التي تنص (الضعف النسبي في الكوادر المحاسبية المؤهلة لتطبيق مفاهيم القيمة العادلة بشكل سليم) بمتوسط حسابي 3.82 وانحراف معياري 0.936 بإجمالي 10 موافق من أصل 45 مستجيب، فيما كانت الفقرة (05) بأقل متوسط حسابي بنسبة 3.18 وانحراف معياري 0.806 باتجاه محايد بإجمالي 18 محايد من أصل 45. كما يبين الجدول أن المتوسط المرجح لقياس المحور الأول بقيمة 3.6617 وانحراف معياري 0.42965، ويقع المتوسط الحسابي الكلي 3.18 إلى 5 وهو مجال يقع في المستوى المرتفع كما ذكرنا سابقا.

## 2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ل فقرات المحور الثاني:

يقدم لنا الجدول التالي آراء عينة الدراسة في مدى توفر متطلبات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

في ما يلي:

### الشكل رقم (6-1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعيارى	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	البيان	العبارة	الترتيب
7	موافق وغير موافق	1.029	2.82	4	16	9	16	0	التكرار	تعتمد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على معالجة البيانات بالاعتماد على القيمة العادلة.	01
				8.9	35.6	20	35.6	0	النسبة		



4	موافق	0.982	3.11	2	17	8	18	0	التكرار	يرخص للمؤسسات إدراج وتقييم باقي عناصر الأصول والخصوم بالقيمة العادلة.	02
				4.4 0	37. 8	17. 8	40	0	النسبة		
3	موافق	1.043	3.16	1	14	11	15	4	التكرار	يوأكب المجلس الوطني للمحاسبة CNC ومنظماته الفرعية كل التطورات المرتبطة بمفاهيم القيمة العادلة.	03
				2.2	31. 1	24. 4	33. 3	8.9	النسبة		
5	موافق وغير موافق	1.041	3.09	1	16	9	16	3	التكرار	يقدم النظام المحاسبي الجزائري مفهوما واضحا للقيمة العادلة.	04
				2.2	35. 6	20	35. 6	6.7	النسبة		
6	غير موافق	0.968	2.87	1	19	12	11	2	التكرار	توجد ملتقيات ودورات تكوينية علمية حول القيمة العادلة بشكل مستمر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.	05
				2.2	42. 2	26. 7	24. 4	4.4	النسبة		

1	موافق	0.922	3.82	1	2	11	20	10	التكرار	صعوبة تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى السوق الموازية بالجزائر.	06
									النسبة		
2	موافق	0.963	3.27	2	7	16	17	3	التكرار	يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر دافعا قويا لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي.	07
									النسبة		
		0.57	3.162	مدى توفر متطلبات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية							
		366	4								

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS (الملحق رقم 3)

يمكن من خلال الجدول أعلاه معرفة أهم النقاط التي يراها أفراد عينة الدراسة حول مدى توفر متطلبات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث كان يتراوح معدل المتوسط الحسابي لهذه العبارات ما بين 2.82 إلى 3.83 وبانحراف معياري يتراوح ما بين 1.029 و 0.922 وهذا ما يشير إلى أن اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة ضمن موافق وغير موافق، حيث تحصل العبارة رقم (06) التي تنص (صعوبة تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى السوق الموازية بالجزائر) على أعلى متوسط حسابي يبلغ 3.82 وانحراف معياري 0.922 باتجاه موافق، في ما تساوت العبارة رقم (04) التي تنص (يقدم النظام المحاسبي المالي الجزائري مفهوما واضحا للقيمة العادلة) في الإتجاه بإجمالي 16 موافق و 16 غير موافق من إجمال 45

بمتوسط حسابي 3.09 وانحراف معياري 1.041، كما هو كذلك بالنسبة للعبارة (07) باتجاه موافق وغير موافق بإجمالي 16 مستجيب من إجمالي 45 من أفراد العينة.

كما جاءت العبارة رقم (05) التي تنص (توجد ملتقيات ودورات تكوينية علمية حول القيمة العادلة بشكل مستمر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي 2.87 وانحراف معياري 0.968 حيث كان عدد إجمالي غير موافق 19 من أصل 45 مستجوب بنسبة 42.2%.

كما يبين الجدول أن إجمالي المتوسط الحسابي 3.1624 بانحراف معياري بقيمة 0.57366 في مجال 2.82 إلى 3.83.

### 3. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث:

يقدم لنا الجدول التالي آراء عينة الدراسة في مدى ملاءمة البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الإقتصادية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في ما يلي:

الشكل رقم (6-3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث

الترتيب	الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	البيان	العبارة	الرقم
9	غير موافق	1.029	2.38	10	16	11	8	0	التكرار	السوق المالي الجزائري يعتبر سوقا مناسبة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.	01
				22.	35.	24.	17.	0	النسبة		
				2	6	4	8				
7	غير موافق	1.005	2.89	2	17	12	12	2	التكرار	يشهد الإقتصاد الجزائري تطورا مستمرا من المنظور المحاسبي	02
				4.4	37.	26.	26.	4.4	النسبة		
					8	7	7				

3	موافق	1.687	3.53	2	10	8	19	6	التكرار	يمكن انفتاح السوق الوطنية على السوق العالمية من سهولة توفر القيمة العادلة.	03
				4.4	22. 2	17. 8	42. 2	13.3	النسبة		
5	موافق	1.043	3.04	4	10	12	18	1	التكرار	تُلائم مصداقية وموثوقية المعلومات المنشورة من قبل الهيئات المعتمدة والمتخصصة في الإقتصاد الجزائري تطبيق القيمة العادلة	04
				8.9	22. 2	26. 7	40. 0	2.2	النسبة		
8	غير موافق	1.074	2.40	11	14	11	9	0	التكرار	المؤسسات الإقتصادية الجزائرية مهياة تماما لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي.	05
				24. 4	31. 1	24. 4	20. 0	0	النسبة		
4	موافق	1.074	3.49	1	7	13	17	7	التكرار	يوجد تخوف من طرف المجتمع المالي الجزائري من عواقب تطبيق القيمة العادلة.	06
				2.2	15. 6	28. 9	37. 8	15.6	النسبة		

6	محايد وغير موافق	1.014	2.96	2	15	15	9	4	التكرار	07	تتحكم التشريعات الضريبية الجزائرية بما يتماشى مع استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.
				4.4	33.3	33.3	20.0	8.9	النسبة		
2	موافق	0.866	3.58	1	4	12	24	4	التكرار	08	عدم إلزام المُشرع الجزائري باستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يصعب من استخدامها.
				2.2	8.9	26.7	53.3	8.9	النسبة		
1	موافق	1.092	3.89	3	2	5	22	13	التكرار	9	غياب مؤشرات وطنية حقيقية (معدل التضخم، النمو الإقتصادي...) يعيق الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.
				6.7	4.4	11.1	48.9	28.9	النسبة		
		0.56 056	3.128 4	مدى ملاءمة البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الإقتصادية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة							

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS (الملحق رقم 3)

نلاحظ من الجدول أعلاه للمحور الثالث مدى ملاءمة البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الإقتصادية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة أن العبارة رقم (09) التي تنص ((غياب مؤشرات وطنية حقيقية (معدل التضخم، النمو الإقتصادي...) يعيق الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة)) جاءت في

الترتيب الأول بمتوسط حسابي 3.89 وانحراف معياري 1.092 باتجاه موافق بإجمالي 22 من أصل 45 من عينة الدراسة، فيما يليها العبارة رقم (8-3-4-6) باتجاه موافق بقيمة متوسط حسابي يتراوح ما بين 3.04 إلى 3.58 وبانحراف معياري يتراوح ما بين 1.043 و 0.866، ويليه مباشرة العبارة رقم (07) بالمرتبة السادسة بمتوسط حسابي 2.96 وانحراف معياري 1.014 باتجاه محايد لـ 15 مستجوب و 15 باتجاه غير موافق من أصل 45 مستجوب من أفراد العينة. بينما سجلت العبارة رقم (2) التي تنص (يشهد الإقتصاد الجزائري تطورا مستمرا من المنظور المحاسبي) المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 2.89 وانحراف معياري 1.005 باتجاه غير موافق لـ 17 مستجوب من أصل 45 من عينة الدراسة، وتبين لنا أن الفقرة رقم (1) التي تنص (السوق المالي الجزائري يعتبر سوقا مناسبة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة) لقيت أدنى قبول من الفئة المستجوبة وذلك بوسط حسابي قدره 2.38.

سجل المتوسط الحسابي الكلي للمحور الثالث ما قيمته 3.1284 وانحراف معياري 0.56056

### المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

سنقوم في هذا المطلب بعرض النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات باستعمال اختبار One Sample t-test بالإضافة إلى عرض النموذج المتوصل إليه في هذه الدراسة حول مرتكزات تطبيق مبدأ القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

#### 1- اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى للدراسة على ما يلي:

أ. "يدرك ممارسو مهنة المحاسبة بولاية غرداية مفهوم وأهمية تطبيق نموذج القيمة العادلة."

لنفي أو تأكيد هذه الفرضية تم تطبيق اختبار t-test على المحور الأول من الإستبانة نقوم برفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 إذا كانت قيمة متوسط الحساب للمحور أكبر من أو يساوي المتوسط الحسابي الفرضي الذي يساوي 3، وكذلك قيمة T المحسوبة أكبر من T الجدولية التي تساوي 1.66 عند مستوى الدلالة 0.05 والعكس صحيح، وأن مستوى الدلالة الإحصائية (sig) للمحور أقل من 0.05 والعكس صحيح ومنه:

الفرضية الصفرية H0: لا يدرك ممارسو مهنة المحاسبة بولاية غرداية مفهوم وأهمية تطبيق نموذج القيمة العادلة

الفرضية البديلة H1: يدرك ممارسو مهنة المحاسبة بولاية غرداية مفهوم وأهمية تطبيق نموذج القيمة العادلة

وقد خصصنا لاختبار هذه الفرضية المحور الأول لمعرفة آراء المستجوبين حول إدراكهم لمفهوم القيمة العادلة ورغبتهم بتطبيق مبدأ القيمة العادلة في ما يلي:

### الجدول رقم(7): نتائج اختبار (T) للفرضية الأولى

قيمة الاختبار T=3					
القرار	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائية sig	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
رفض الفرضية الصفرية	10.332	44	.000	0.42965	3.6617

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS (الملحق رقم3)

يتضح من البيانات الواردة في الجدول أن أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول إدراكهم لمفهوم وأهمية القيمة العادلة ومدى رغبتهم بتطبيق مبدأ القيمة العادلة قد بلغت 3.6617 وهي أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي للدراسة 3، بالإضافة إلى أن قيمة T المحسوبة 10.332 أكبر بكثير من قيمة T الجدولية وأن مستوى الدلالة الإحصائية sig=0.000 أقل من مستوى الدلالة المعتمدة 0.05، وبناء على هذه الفرضية يتم رفض الفرضية الصفرية H0 ونقبل الفرضية البديلة، ومنه نقول أن أفراد العينة يدركون مفهوم وأهمية تطبيق نموذج القيمة العادلة ولديهم رغبة في لتطبيق مبدأ القيمة العادلة.

### 2- اختبار الفرضية الثانية

تنص هذه الفرضية على أنه:

"لا توفر البيئة المحاسبية الجزائرية المتطلبات الممكنة لتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة"

والجدول الموالي يبين نتائج تطبيق اختبار T على فقرات المحور الثاني:

الجدول رقم (7-1): نتائج اختبار (T) للفرضية الثانية

قيمة الاختبار T=3					
القرار	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائية sig	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
رفض الفرضية البديلة	-21.488	44	.205	0.57366	3.1624

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS (الملحق رقم 3)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة T المحسوبة تساوي -21.488 أقل من قيمة T الجدولية (1.66)، وأن مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الخاص بالفرضية الثانية يبلغ قيمة 0.205 وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة في الدراسة 0.05، كما أن المتوسط الحسابي لأفراد العينة بلغ 3.1624 وهو أقل من المتوسط الحسابي، وبناء على هذه النتائج نقبل الفرضية الصفرية H0 ونرفض الفرضية البديلة، ومنه نؤكد صحة الفرضية الثالثة أي أن أفراد العينة يرون أن البيئة المحاسبية الجزائرية لا توفر متطلبات تطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة.

### 3- اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على أن:

"لا تلائم البيئة المحاسبية والظروف الاقتصادية لتطبيق مبدأ القيمة العادلة"

والجدول الموالي يبين نتائج تطبيق اختبار T على فقرات المحور الثاني:



الجدول رقم(7-2): نتائج اختبار (T) للفرضية الثالثة

قيمة الاختبار T=3				
القرار	درجة الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائية sig	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
رفض الفرضية البديلة	44	.0.077	0.56056	3.1284

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات SPSS (الملحق رقم 3)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى الدلالة الإحصائية للمحور الخاص بالفرضية الثالثة يساوي 0.077 أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، وبناء على هذه النتائج نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  ونرفض الفرضية البديلة أي نقول أن أفراد العينة يوافقون على أنه لا تلائم البيئة المحاسبية والظروف الاقتصادية تطبيق مبدأ القيمة العادلة.

### المطلب الثالث: مناقشة وتفسير النتائج

نتناول في هذا المطلب مناقشة وتفسير النتائج نتائج الدراسة على أساس محاور الإستبانة وتقديم استنتاجات مستوحاة من الدراسة.

#### 1. المحور الأول: مدى إدراك ممارسي مهنة المحاسبة لمفهوم القيمة العادلة ومدى رغبتهم بتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة

من خلال عرض نتائج المحور الأول من الإستبانة الخاص بأفراد عينة الدراسة حول إدراك ممارسي مهنة المحاسبة لمفهوم وأهمية مبدأ القيمة العادلة ومدى رغبتهم في تطبيق محاسبة القيمة العادلة اتضح لنا أن المتوسط المرجح لأوزان المحور الأول يبلغ قيمة 3.6617 وهو مجال يقع في المستوى المرتفع للموافقة لأفراد العينة، ويرجع السبب إلى لتزايد التعاملات المالية التجارية بين الدول دعت إلى ضرورة التوحيد لتسهيل التعاملات الاقتصادية وقد يرجع السبب لكون القياس المحاسبي بالتكلفة التاريخية يوفر معلومات صالحة فقط في مجال القياس ولا يستند عليه اتخاذ القرارات المستقبلية وعدم إمكانية استخدام القوائم المالية

لإجراء عملية المقارنة الزمنية، مما جعل أفراد العينة من خلال هذه الأسباب تدلي برغبتها في تطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة لانفتاح أكثر على العالم الخارجي وتحسين لبيئة الأعمال الجزائرية.

## 2. المحور الثاني: مدى توفر متطلبات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

من خلال نتائج الدراسة حول مدى توفر متطلبات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية نجد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن البيئة المحاسبية الجزائرية لا توفر متطلبات تطبيق مبدأ القيمة العادلة، وقد يعود سبب ذلك إلى أن النظام المحاسبي الجزائري لا يقدم مفهوما واضحا للقيمة العادلة ولا يوفر الإجراءات والآليات الواجب اتخاذها للقياس وفق القيمة العادلة، وعدم وجود توافق وترحيب من قبل المجلس الوطني حول ضرورة استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية، وقلة وجود ملتقيات ودورات تكوينية علمية حول القيمة العادلة بشكل مستمر مما يشكل نقص مفهومها عند ممارسي مهنة المحاسبة

## 3. المحور الثالث: مدى ملاءمة البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الإقتصادية لتطبيق محاسبة

### القيمة العادلة

من خلال نتائج الدراسة للمحور الثالث مدى ملاءمة البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الإقتصادية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة نجد أن أفراد عينة الدراسة يرون أن البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الإقتصادية غير ملائمة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، أي أن المناخ الإقتصادي لا يساعد على تطبيق القيمة العادلة ولا يوفر المقومات اللازمة لتطبيقها بالشكل الكافي. ومن الأسباب في ذلك ضعف السوق المالي الجزائري وعدم وجود سوق مالي نشط وفعال وذلك لأن دور البورصة مهم جدا في تطبيق القيمة العادلة، كما أن هناك ضعف في من قبل المستثمرين المتواجدين والمقبلين على البورصة، كما أن القوانين الصادرة عن المشرع الجزائري في ما يخص القياس والإفصاح بالقيمة العادلة غير واضحة بالشكل اللازم والمناسب، كما نلاحظ أن أسعار السوق الجزائري لا تخضع لقانون العرض والطلب، كما أن النظام المالي الجزائري منذ صدوره لم يشهد أي تعديلات من شأنها تعزيز شرح كيفية تطبيق مبدأ القيمة العادلة مما يجعل البيئة المحاسبية والظروف الإقتصادية غير ملائمة لتطبيق القيمة العادلة.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا معرفة متطلبات تطبيق مبدأ القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية حيث قمنا بإجراء دراسة ميدانية على عينة ممثلة في ممارسي مهنة المحاسبة (خبير محاسبي، محافظ حسابات، محاسب معتمد، محاسب رئيسي لدى مؤسسة اقتصادية) وقد أبرزت الدراسة الميدانية جملة من النتائج يمكن حصرها في ما يلي:

أن ممارسي مهنة المحاسبة لهم إدراك بمفهوم وأهمية مبدأ محاسبة القيمة العادلة، كما لهم رغبة في الانتقال من التكلفة التاريخية إلى محاسبة القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، ويرى عينة الدراسة أن البيئة المحاسبية الجزائرية لا توفر متطلبات تطبيق مبدأ محاسبة القيمة سواء من جانب التعليم المحاسبي أو النظام المحاسبي المالي، إضافة إلى أن البيئة المحاسبية الجزائرية والقانونية والظروف الاقتصادية لا توفر تماما متطلبات تطبيق القيمة العادلة لغياب سوق مالي نشط وكفئ لذلك.

الختامة

## الخاتمة

تناولنا في دراستنا هذه أحد أهم المواضيع المحاسبية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي والأكثر جدلا على المستوى المحلي والدولي ألا وهو القياس بالقيمة العادلة. حيث يعتبر من أهم الممارسات المحاسبية التي لها تأثير على القوائم المالية، فالجزائر كغيرها من الدول قامت بتبني النظام المحاسبي المالي SCF لمواكبة بيئة الأعمال الدولية ومحاولة التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وقد جاء بهدف رفع مصداقية وجودة وموثوقية المعلومات المحاسبية المالية التي تصدرها إدارات المؤسسات الاقتصادية العاملة في الجزائر.

انطلاقا من ذلك تمحور موضوع الدراسة حول مبدأ محاسبة القيمة العادلة وذلك من خلال محاولتنا لمعرفة متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية مدى رغبة ممارسي مهنة المحاسبة في تطبيقها ومدى ملائمة البيئة الجزائرية والقانونية والظروف الاقتصادية بتطبيقها.

ولالإلمام بحیثیات الموضوع تناولناه من خلال فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي وكان ذلك انطلاقا من فرضيات الدراسة التي كنا نسعى من خلالها لدراسة متطلبات تطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة والتوصيات والآفاق بالشكل التالي:

## أولا: اختبار الفرضيات

قامت دراستنا على ثلاث فرضيات أساسية والمتمثلة في ما يلي:

3- تمثلت الفرضية الأولى في أنه: يدرك ممارسو مهنة المحاسبة بولاية غرداية مفهوم وأهمية تطبيق

**نموذج القيمة العادلة وهناك رغبة موجودة لديهم في تطبيقها.**

حيث حاولنا إثبات هذه الفرضية من خلال أسئلة المحور الأول من الاستبيان، وفي الأخير توصلنا إلى إثبات الفرضية الأولى حيث استنتجنا أن ممارسي مهنة المحاسبة بولاية غرداية يدركون مفهوم وأهمية تطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة ولديهم رغبة في الانتقال من التكلفة التاريخية إلى محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي.

4- تمثلت الفرضية الثانية في أنه: لا توفر البيئة المحاسبية الجزائرية المتطلبات الممكنة لتطبيق مبدأ

**محاسبة القيمة العادلة.**

حيث اختبرنا هذه الفرضية من خلال أسئلة المحور الثاني من الإستبانة، وفي الأخير توصلنا إلى إثباتها حيث أظهرت النتائج أن البيئة المحاسبية الجزائرية لا توفر المتطلبات الممكنة لتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة لأن النظام المحاسبي لا يوفر مفهوما واضحا للقيمة العادلة ونقص التعليم المحاسبي في الجزائر.

#### 5- الفرضية الثالثة: لا تلائم البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الإقتصادية لتطبيق مبدأ القيمة العادلة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال أسئلة المحور الثالث، وفي الأخير توصلنا إلى إثباتها حيث أن البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الاقتصادية لا تلائم تطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة لأنها لا توفر العناصر الأساسية لذلك كتوفر سوق مالي نشط وكفاء مع ضعف نشاط البورصة يصعب من تحديد القيمة العادلة، وتمسك التشريع الجبائي الجزائري بمبدأ التكلفة التاريخية وعدم رغبته في تعديل القوانين ونقص في الكوادر المحاسبية المهتمة بمحاسبة القيمة العادلة.

#### ثانيا: التوصيات

من خلال النتائج المتحصل عليها من الدراسة نوصي بما يلي:

- النهوض ببورصة الجزائر وذلك بتشجيع المؤسسات المدرجة فيها ودفع المؤسسات غير المدرجة على دخول البورصة، ويعتبر هذا من أحد التدابير لأجل تطبيق محاسبة القيمة العادلة.
- خلق أسواق مالية نشطة لمختلف الاستثمارات من طرق الحكومة كسوق العقارات.
- تعديل وتوضيح التشريعات الجبائية الجزائرية بما يتفق وينسجم مع التطورات الحاصلة في النظام المحاسبي المالي .
- ضرورة الانفتاح على الأسواق العالمية بما يتوافق مع البيئة الاقتصادية الجزائرية لتطوير مهنة المحاسبة في مجال القياس بالقيمة العادلة.
- التوسع في عقد الدورات والندوات والمحاضرات المتخصصة بتطبيق القيمة العادلة للأفراد المعدة والمستخدم للقوائم المالية.
- توعية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وممارسي مهنة المحاسبة بأهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة، وما يوفره من خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية.

### رابعاً: آفاق الدراسة

تناولنا في دراستنا هذه متطلبات تطبيق مبدأ القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ومنه تفتح هذه الدراسة آفاق للعديد من الدراسات ويمكن اقتراح ما يلي:

- المقومات الواجب توفرها في البيئة المحاسبية الجزائرية بما يتوافق مع تطبيق القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية.

- إمكانية تطوير المؤسسات باستخدام القيمة العادلة.

قائمة المصادر  
والمراجع



قائمة المصادر والمراجع:

1. المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.
2. سامي محمود الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
3. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة 4، مصر، 2004.

ثانياً: المجلات والدوريات العلمية

1. خضير مجيد علاوي، القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة - بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الإنشائية مساهمة مختلطة، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد السادس، 2014.
2. الساعدي حكيم حمود فليح، الإحتيال في ظل القيمة العادلة-دراسة استطلاعية-، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 21، العدد 86، 31 ديسمبر 2015.
3. زينب عباس حميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب (دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، 2009.
4. صافي فلوح وعيسى هاشم حسن، محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 33، العدد 01.
5. عماد حرش حاسم التميمي وآخرون، أثر نظام المعلومات المحاسبية على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية-دراسة عن الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية-، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 12، العدد 1، العراق، 2020.
6. باي مريم، ظهور وتطور مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر-دراسة تحليلية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، ديسمبر، 2017.

7. محمد زرقون وآخرون، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية- دراسة ميدانية لفئتين، فئة المؤسسات الإقتصادية المدرجة في البورصة الجزائرية وفئة الأكاديميين والمهنيين المحاسبين-، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 04، جوان 2016.
8. معراج هواري وآدم حديدي، دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر (بالإشارة إلى البنوك التجارية الجزائرية)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الإقتصادي 18.
9. وليد الطيب عمر خالد، أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات إدارة في الأرباح في القطاع المصرفي في السودان، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثاني، العدد 5، 2016.

### ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات العلمية

1. زهير خضر ياسين، القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، الجزء الثاني، العدد 14، كلية المنصور، العراق، 2010.
2. معراج هواري وحديدي آدم: إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية،\_الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية (IFRS/IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) 13-14 ديسمبر، جامعة سعد دحلب البليدة، 2011..

### رابعا: الرسائل والأطروحات الجامعية

1. بن أودينة بوحفص، مدى جاهزية بيئة الأعمال في الجزائر لتطبيق محاسبة القيمة العادلة- دراسة ميدانية لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر- أطروحة دكتوراه، جامعة غرداية، الجزائر، 2020.
2. عبد السلام بلبالي، أثر تطبيق القيمة العادلة على تقييم الأصول المالية-دراسة تطبيقية على رأس المالي السعودي مع الإشارة لبورصة الجزائر للفترة (2014-2017)، أطروحة شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دارية، أدرار، الجزائر، 2019.
3. فارس بن يدير، تقييم واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

4. خالد عبد الرحمن، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجستير للمحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.
5. محمد الساسي بالنور، القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية-دراسة حالات تطبيقية-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2018.
6. يامن خليل الزغبى، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة اليرموك، الأردن، 2005.

### خامسا: القوانين والتشريعات

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11/07، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة في 2007/11/25، المتضمن النظام المحاسبي المالي.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق لـ 29 جويلية 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، 11 جويلية 2010.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق لـ 29 جويلية 2010.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009.

### سادسا: المواقع الإلكترونية

1. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) مجموعة طلال أبو غزالة، تأثير كوفيد 19 على القوائم المالية، مقال منشور على الموقع:

تاريخ التصفح: 2020/06/05 [http://www.ascasociety.org/News/key\\_news/3029.aspx](http://www.ascasociety.org/News/key_news/3029.aspx)

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Barth ME, Beaver W,H. Landsman W.R The relevance of the valeur-relevance literature for of accounting and Ecomics financial accounting standard setting. Another view Journal edition, 31, 2001.
2. IFRS AT A GLANCE IFRS 13 FAIR VALUE MEASUREMENT LBDE ; 2014.
3. John. M, Neel Foster, Measuring Fair Value, Understanding the Issues FABS, Volume 3, Series 1, 2001.
4. Robert Obert , Le Nouveau cadre conceptuel de L'ASB, revue Français de comptabilité, N°439, Janvier, 2011.

الملاحق

ملحق رقم 02:

قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان		
أستاذ بجامعة غرداية	أ/د عجيلة محمد	01
أستاذة بجامعة غرداية	أ/د عجيلة حورية	02
أستاذ بجامعة غرداية	أ/د بن اودينة بوحفص	03
أستاذة بجامعة غرداية	أ/د مزي خديجة	04

جامعة غرداية  
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم المالية والمحاسبة



التخصص: المحاسبة  
استمارة (الاستبيان)

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

في ميدان دراستنا وتحضيراتنا لمعالجة موضوع: "متطلبات تطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية دراسة ميدانية لممارسي مهنة المحاسبة بولاية غرداية"، وهذا من أجل نيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص محاسبة، يسرني أن أضع بين أيديكم هذه الاستبانة للإجابة على أسئلتها المرفقة بوضع إشارة (X) في الخانة التي تتفق مع رأيك كمساعدة منكم على إنجاح الدراسة. ونحيطكم علما بضمان سرية الأجوبة ولن نستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تحت إشراف أ.د: عجيلة محمد

الطالبتين: حروز نوال/بوعلاوي أمينة

مساعد المشرف: د.عجيلة حورية

الجزء الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

(1)- الجنس:  ذكر  أنثى

(2)- سن العمل: أقل من 18 سنة  من 18 إلى 25 سنة  من 25 إلى 32 سنة  من 32 إلى

39 سنة

من 39 إلى 46 سنة  من 46 سنة إلى 53 سنة  من 53 سنة إلى 60 سنة  أكثر من 60 سنة

(3)- الوظيفة: خبير محاسبي  محافظ حسابات  محاسب معتمد  محاسب رئيسي لدى مؤسسة اقتصادية

(4)- الخبرة المهنية: أقل من 05 سنوات  من 05 إلى 15 سنوات  من 15 إلى 25 سنة  من 25 إلى 35 سنة  من 35 إلى 45 سنة  من 45 سنة فما فوق

(5)- المستوى التعليمي: أقل من ثانوي  بكالوريا  جامعي  دراسات عليا

(6)- هل تم حضور ملتقى أو ندوة أو تكوين في مجال المحاسبة أو الموضوع؟: نعم  لا

### الجزء الثاني: عبارات تتعلق بمتغيرات الدراسة

المحور الأول: مدى إدراك ممارسي مهنة المحاسبة لمفهوم القيمة العادلة ومدى رغبتهم بتطبيق مبدأ محاسبة القيمة

العادلة

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	قناعة المحاسبين بالوضع الحالي للإفصاح والقياس المحاسبي.					
02	صعوبة تخلي المهنيين عن مبدأ التكلفة التاريخية لسهولة استخدامه والتعود عليه في القياس المحاسبي.					



				هل تؤيد تطبيق العمل بمبدأ القيمة العادلة بموجب المعايير الدولية المحاسبية والإبلاغ المالي؟	03
				تعد القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية مع مراعاة أساس التكلفة والعائد من اختيار نموذج القيمة العادلة.	04
				يوجد فهم لدى المحاسبين الجزائريين لمفهوم القيمة العادلة.	05
				تتوفر القوائم المالية المبنية على أساس القيمة العادلة على معلومات مهمة وقابلة للفهم لدى المحاسبين في البيئة المحاسبية الجزائرية.	06
				الخوف من إساءة استخدام معايير القيمة العادلة في إدارة الأرباح المحاسبية	07
				الضعف النسبي في الكوادر المحاسبية المؤهلة لتطبيق مفاهيم القيمة العادلة بشكل سليم.	08
				يحتاج المحاسبون الجزائريون إلى تعميق وتطوير فهمهم للقيمة العادلة.	09

## المحور الثاني: مدى توفر متطلبات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

رقم	البيان	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تعتمد المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على معالجة البيانات بالاعتماد على القيمة العادلة.					
02	يرخص للمؤسسات إدراج وتقييم باقي عناصر الأصول والخصوم بالقيمة العادلة.					
03	يوكب المجلس الوطني للمحاسبة CNC ومنظماته الفرعية كل التطورات المرتبطة بمفاهيم القيمة العادلة.					
04	يقدم النظام المحاسبي المالي الجزائري مفهوما واضحا للقيمة العادلة.					
05	توجد ملتقيات ودورات تكوينية علمية حول القيمة العادلة بشكل مستمر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.					
06	صعوبة تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى السوق الموازية بالجزائر.					
07	يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر					

					دافعا قويا لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي.
--	--	--	--	--	---

المحور الثالث: مدى ملاءمة البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الإقتصادية لتطبيق محاسبة القيمة

العادلة

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير بشدة موافق
01	السوق المالي الجزائري يعتبر سوقا مناسبة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.					
02	يشهد الإقتصاد الجزائري تطورا مستمرا من المنظور المحاسبي.					
03	يمكن انفتاح السوق الوطنية على السوق العالمية من سهولة توفر القيمة العادلة.					
04	تلائم مصداقية وموثوقية المعلومات المنشورة من قبل الهيئات المعتمدة والمتخصصة في الإقتصاد الجزائري تطبيق القيمة العادلة.					
05	المؤسسات الإقتصادية الجزائرية مهية تماما لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي.					

					يوجد تخوف من طرف المجتمع المالي الجزائري من عواقب تطبيق القيمة العادلة.	06
					تتحكم التشريعات الضريبية الجزائرية بما يتماشى مع استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.	07
					عدم إلزام المشرع الجزائري باستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يصعب من استخدامها.	08
					غياب مؤشرات وطنية حقيقية (معدل التضخم، النمو الإقتصادي...) يعيق الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.	09

شكرا على حسن تعاونكم

## Statistics

الجنس

N	Valid	45
	Missing	0

الجنس

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	37	82.2	82.2
	أنثى	8	17.8	100.0
Total	45	100.0	100.0	

## Statistics

	سن العمل	الوظيفة	الخبرة المهنية	المستوى التعليمي	هل تم حضور ملتقى أو ندوة أو تكوين في مجال المحاسبة أو الموضوع
N	Valid	45	45	45	45
	Missing	0	0	0	0

## Frequency Table

## سن العمل

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 18 سنة	1	2.2	2.2	2.2
من 18 إلى 25 سنة	3	6.7	6.7	8.9
من 25 إلى 32 سنة	9	20.0	20.0	28.9
من 32 إلى 39 سنة	18	40.0	40.0	68.9
Valid من 39 إلى 46 سنة	5	11.1	11.1	80.0
من 46 إلى 53 سنة	3	6.7	6.7	86.7
من 53 إلى 60 سنة	4	8.9	8.9	95.6
أكثر من 60 سنة	2	4.4	4.4	100.0
Total	45	100.0	100.0	

## الوظيفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
خبير محاسبي	1	2.2	2.2	2.2
محافظ حسابات	10	22.1	11.1	13.3
Valid محاسب معتمد	6	13.3	13.3	26.7
محاسب رئيسي لدى مؤسسة إقتصادية	28	62.2	62.2	88.9
Total	45	100.0	100.0	

## الخبرة المهنية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من 05 سنوات	10	22.2	22.2	22.2
من 05 إلى 15 سنة	21	46.7	46.7	68.9
من 15 إلى 25 سنة	6	13.3	13.3	82.2
Valid من 25 إلى 35 سنة	3	6.7	6.7	88.9
من 35 إلى 45 سنة	4	8.9	8.9	97.8
من 45 سنة فما فوق	1	2.2	2.2	100.0
Total	45	100.0	100.0	

## المستوى التعليمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
أقل من ثانوي	3	6.7	6.7	6.7
بكالوريا	5	11.1	11.1	17.8
Valid جامعي	32	71.1	71.1	88.9
دراسات عليا	5	11.1	11.1	100.0
Total	45	100.0	100.0	

هل تم حضور ملتقى أو ندوة أو تكوين في مجال المحاسبة أو الموضوع

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid نعم	35	77.8	77.8	77.8
لا	10	22.2	22.2	100.0

Total	45	100.0	100.0
-------	----	-------	-------

فئة المحاسبين بالوضع الحالي للإفصاح والقياس المحاسبي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	4.4	4.4	4.4
غير موافق	10	22.2	22.2	26.7
محايد	8	17.8	17.8	44.4
موافق	22	48.9	48.9	93.3
موافق بشدة	3	6.7	6.7	100.0
Total	45	100.0	100.0	

صعوبة تخلي المهنيين عن مبدأ التكلفة التاريخية لسهولة استخدامه والتعود عليه في القياس المحاسبي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	4	8.9	8.9	8.9
محايد	10	22.2	22.2	31.1
موافق	26	57.8	57.8	88.9
غير موافق بشدة	5	11.1	11.1	100.0
Total	45	100.0	100.0	

هل تؤيد تطبيق العمل بمبدأ القيمة العادلة بموجب المعايير الدولية المحاسبية والإبلاغ المالي؟

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	6.7	6.7	6.7
محايد	7	15.6	15.6	22.2
موافق	25	55.6	55.6	77.8



غير موافق بشدة	10	22.2	22.2	100.0
Total	45	100.0	100.0	

تعد القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية مع مراعاة أساس التكلفة والعائد من اختيار نموذج القيمة العادلة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	4	8.9	8.9	8.9
محايد	10	22.2	22.2	31.1
Valid موافق	22	48.9	48.9	80.0
غير موافق بشدة	9	20.0	20.0	100.0
Total	45	100.0	100.0	

يوجد فهم لدى المحاسبين الجزائريين لمفهوم القيمة العادلة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	10	22.2	22.2	22.2
محايد	18	40.0	40.0	62.2
Valid موافق	16	35.6	35.6	97.8
غير موافق بشدة	1	2.2	2.2	100.0
Total	45	100.0	100.0	

تتوفر القوائم المالية المبينة على أساس القيمة العادلة على معلومات مهمة وقابلة للفهم لدى المحاسبين في البيئة المحاسبية الجزائرية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	7	15.6	15.6	15.6
محايد	9	20.0	20.0	35.6
Valid موافق	24	53.3	53.3	88.9
غير موافق بشدة	5	11.1	11.1	100.0
Total	45	100.0	100.0	

الخوف من إساءة استخدام معايير القيمة العادلة في إدارة الأرباح المحاسبية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	9	20.0	20.0	20.0
محايد	14	31.1	31.1	51.1
موافق	17	37.8	37.8	88.9
غير موافق بشدة	4	8.9	8.9	97.8
8	1	2.2	2.2	100.0
Total	45	100.0	100.0	

الضعف النسبي في الكوادر المحاسبية المؤهلة لتطبيق مفاهيم القيمة العادلة بشكل سليم.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.2	2.2	2.2
غير موافق	3	6.7	6.7	8.9
محايد	9	20.0	20.0	28.9
موافق	22	48.9	48.9	77.8
غير موافق بشدة	10	22.2	22.2	100.0
Total	45	100.0	100.0	

يحتاج المحاسبون الجزائريون إلى تعميق وتطوير فهمهم للقيمة العادلة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	4.4	4.4	4.4
محايد	3	6.7	6.7	11.1
موافق	27	60.0	60.0	71.1
غير موافق بشدة	13	28.9	28.9	100.0

Total	45	100.0	100.0
-------	----	-------	-------

## Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
قناعة المحاسبين بالوضع الحالي للإفصاح والقياس المحاسبي.	45	3.31	1.041
صعوبة تخلي المهنيين عن مبدأ التكلفة التاريخية لسهولة استخدامه والتعود عليه في القياس المحاسبي.	45	3.71	.787
هل تؤيد تطبيق العمل بمبدأ القيمة العادلة بموجب المعايير الدولية المحاسبية والإبلاغ المالي؟	45	3.93	.809
تعد القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية مع مراعاة أساس التكلفة والعائد من اختيار نموذج القيمة العادلة.	45	3.80	.869
يوجد فهم لدى المحاسبين الجزائريين لمفهوم القيمة العادلة.	45	3.18	.806
تتوفر الفوائد المالية المبنية على أساس القيمة العادلة على معلومات مهمة وقابلة للفهم لدى المحاسبين في البيئة المحاسبية الجزائرية.	45	3.60	.889
الخوف من إساءة استخدام معايير القيمة العادلة في إدارة الأرباح المحاسبية.	45	3.47	1.140
الضعف النسبي في الكوادر المحاسبية المؤهلة لتطبيق مفاهيم القيمة العادلة بشكل سليم.	45	3.82	.936
يحتاج المحاسبون الجزائريون إلى تعميق وتطوير فهمهم للقيمة العادلة.	45	4.13	.726

## Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
--	---	------	----------------

مدى إدراك ممارسي مهنة المحاسبة لمفهوم القيمة العادلة ومدى رغبتهم بتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة	45	3.6617	.42965
Valid N (listwise)	45		

## Frequency Table

تعتمد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على معالجة البيانات بالاعتماد على القيمة العادلة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	8.9	8.9	8.9
غير موافق	16	35.6	35.6	44.4
Valid محايد	9	20.0	20.0	64.4
موافق	16	35.6	35.6	100.0
Total	45	100.0	100.0	

يرخص للمؤسسات إدراج وتقييم باقي عناصر الأصول والخصوم بالقيمة العادلة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	17	37.8	37.8	37.8
محايد	8	17.8	17.8	55.6
Valid موافق	18	40.0	40.0	95.6
غير موافق بشدة	2	4.4	4.4	100.0
Total	45	100.0	100.0	

يواكب المجلس الوطني للمحاسبة CNC ومنظماته الفرعية كل التطورات المرتبطة بمفاهيم القيمة العادلة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.2	2.2	2.2
غير موافق	14	31.1	31.1	33.3
محايد	11	24.4	24.4	57.8
موافق	15	33.3	33.3	91.1
غير موافق بشدة	4	8.9	8.9	100.0
Total	45	100.0	100.0	

يقدم النظام المحاسبي المالي الجزائري مفهوما واضحا للقيمة العادلة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.2	2.2	2.2
غير موافق	16	35.6	35.6	37.8
محايد	9	20.0	20.0	57.8
موافق	16	35.6	35.6	93.3
غير موافق بشدة	3	6.7	6.7	100.0
Total	45	100.0	100.0	

توجد ملتقيات ودورات تكوينية علمية حول القيمة العادلة بشكل مستمر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.2	2.2	2.2
غير موافق	19	42.2	42.2	44.4
محايد	12	26.7	26.7	71.1

موافق	11	24.4	24.4	95.6
غير موافق بشدة	2	4.4	4.4	100.0
Total	45	100.0	100.0	

صعوبة تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى السوق الموازية بالجزائر.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.2	2.3	2.3
غير موافق	2	4.4	4.5	6.8
Valid محايد	11	24.4	25.0	31.8
موافق	20	44.4	45.5	77.3
غير موافق بشدة	10	22.2	22.7	100.0
Total	44	97.8	100.0	
Missing System	1	2.2		
Total	45	100.0		

يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر دافعا قويا لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	4.4	4.4	4.4
غير موافق	7	15.6	15.6	20.0
Valid محايد	16	35.6	35.6	55.6
موافق	17	37.8	37.8	93.3
غير موافق بشدة	3	6.7	6.7	100.0
Total	45	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
تعتمد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على معالجة البيانات بالاعتماد على القيمة العادلة	45	2.82	1.029
يرخص للمؤسسات إدراج وتقييم باقي عناصر الأصول والخصوم بالقيمة العادلة	45	3.11	.982
CNC يواكب المجلس الوطني للمحاسبة ومنظّماته الفرعية كل التطورات المرتبطة بمفاهيم القيمة العادلة	45	3.16	1.043
يقدم النظام المحاسبي المالي الجزائري مفهوما واضحا للقيمة العادلة	45	3.09	1.041
توجد ملتقيات ودورات تكوينية علمية حول القيمة العادلة بشكل مستمر بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	45	2.87	.968
صعوبة تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى السوق الموازية بالجزائر	44	3.82	.922
يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر دافعا قويا لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي	45	3.27	.963
مدى توفر متطلبات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية	45	3.1624	.57366
Valid N (listwise)	44		

السوق المالي الجزائري يعتبر سوقا مناسباً لتطبيق محاسبة القيمة العادلة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	10	22.2	22.2	22.2
Valid غير موافق	16	35.6	35.6	57.8
محايد	11	24.4	24.4	82.2

موافق	8	17.8	17.8	100.0
Total	45	100.0	100.0	

يشهد الإقتصاد الجزائري تطورا مستمرا من المنظور المحاسبي.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	4.4	4.4	4.4
غير موافق	17	37.8	37.8	42.2
محايد	12	26.7	26.7	68.9
موافق	12	26.7	26.7	95.6
غير موافق بشدة	2	4.4	4.4	100.0
Total	45	100.0	100.0	

يمكن انفتاح السوق الوطنية على السوق العالمية من سهولة توفر القيمة العادلة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	4.4	4.4	4.4
غير موافق	10	22.2	22.2	26.7
محايد	8	17.8	17.8	44.4
موافق	19	42.2	42.2	86.7
غير موافق بشدة	5	11.1	11.1	97.8
12	1	2.2	2.2	100.0
Total	45	100.0	100.0	



تلائم مصداقية وموثوقية المعلومات المنشورة من قبل الهيئات المعتمدة والمتخصصة في الإقتصاد الجزائري تطبيق القيمة العادلة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	8.9	8.9	8.9
غير موافق	10	22.2	22.2	31.1
Valid محايد	12	26.7	26.7	57.8
موافق	18	40.0	40.0	97.8
غير موافق بشدة	1	2.2	2.2	100.0
Total	45	100.0	100.0	

المؤسسات الإقتصادية الجزائرية مهياة تماما لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	11	24.4	24.4	24.4
غير موافق	14	31.1	31.1	55.6
Valid محايد	11	24.4	24.4	80.0
موافق	9	20.0	20.0	100.0
Total	45	100.0	100.0	

يوجد تخوف من طرف المجتمع المالي الجزائري من عواقب تطبيق القيمة العادلة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.2	2.2	2.2
غير موافق	7	15.6	15.6	17.8
Valid محايد	13	28.9	28.9	46.7
موافق	17	37.8	37.8	84.4

غير موافق بشدة	7	15.6	15.6	100.0
Total	45	100.0	100.0	

تتحكم التشريعات الضريبية الجزائرية بما يتماشى مع استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	2	4.4	4.4	4.4
غير موافق	15	33.3	33.3	37.8
محايد	15	33.3	33.3	71.1
موافق	9	20.0	20.0	91.1
غير موافق بشدة	4	8.9	8.9	100.0
Total	45	100.0	100.0	

عدم إلزام المشرع الجزائري باستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يصعب من استخدامها.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	2.2	2.2	2.2
غير موافق	4	8.9	8.9	11.1
محايد	12	26.7	26.7	37.8
موافق	24	53.3	53.3	91.1
غير موافق بشدة	4	8.9	8.9	100.0
Total	45	100.0	100.0	

غياب مؤشرات وطنية حقيقية (معدل التضخم، النمو الإقتصادي...) يعيق الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	6.7	6.7	6.7
غير موافق	2	4.4	4.4	11.1
محايد	5	11.1	11.1	22.2
موافق	22	48.9	48.9	71.1
غير موافق بشدة	13	28.9	28.9	100.0
Total	45	100.0	100.0	

#### Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
السوق المالي الجزائري يعتبر سوقا مناسبة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة	45	2.38	1.029
يشهد الإقتصاد الجزائري تطورا مستمرا من المنظور المحاسبي	45	2.89	1.005
يمكن انفتاح السوق الوطنية على السوق العالمية من سهولة توفر القيمة العادلة	45	3.53	1.687
تُلائم مصداقية وموثوقية المعلومات المنشورة من قبل الهيئات المعتمدة والمتخصصة في الإقتصاد الجزائري تطبيق القيمة العادلة	45	3.04	1.043
المؤسسات الإقتصادية الجزائرية مهية تماما لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي	45	2.40	1.074
يوجد تخوف من طرف المجتمع المالي الجزائري من عواقب تطبيق القيمة العادلة	45	3.49	1.014
تتحكم التشريعات الضريبية الجزائرية بما يتماشى مع استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية	45	2.96	1.043

عدم إلزام المُشرع الجزائري باستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يصعب من استخدامها.	45	3.58	.866
غياب مؤشرات وطنية حقيقية (معدل التضخم، النمو الإقتصادي...) يعيق الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.	45	3.89	1.092

### Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
مدى ملاءمة البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الإقتصادية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة	45	3.1284	.56056
Valid N (listwise)	45		

### One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
مدى إدراك ممارسي مهنة المحاسبة لمفهوم القيمة العادلة ومدى رغبتهم بتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة	45	3.6617	.42965	.06405

### One-Sample Test

Test Value = 3					
t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
				Lower	Upper

مدى إدراك ممارسي مهنة المحاسبة لمفهوم القيمة العادلة ومدى رغبتهم بتطبيق مبدأ محاسبة القيمة العادلة	10.332	44	.000	.66173	.5326	.7908
---	--------	----	------	--------	-------	-------

## Chi-Square Test

### Frequencies

مدى توفر متطلبات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

	Observed N	Expected N	Residual
2.14	3	2.6	.4
2.29	1	2.6	-1.6-
2.43	1	2.6	-1.6-
2.57	2	2.6	-.6-
2.71	6	2.6	3.4
2.86	5	2.6	2.4
3.00	4	2.6	1.4
3.14	1	2.6	-1.6-
3.29	4	2.6	1.4
3.43	4	2.6	1.4
3.57	6	2.6	3.4
3.71	2	2.6	-.6-
3.86	2	2.6	-.6-
4.00	1	2.6	-1.6-
4.14	1	2.6	-1.6-
4.17	1	2.6	-1.6-
4.57	1	2.6	-1.6-

Total	45		
-------	----	--	--

## Test Statistics

	مدى توفر متطلبات القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية
Chi-Square	20.356 <sup>a</sup>
df	16
Asymp. Sig.	.205

## Frequencies

مدى ملاءمة البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الإقتصادية لتطبيق محاسبة  
القيمة العادلة

	Observed N	Expected N	Residual
1.67	1	2.3	-1.3-
2.11	1	2.3	-1.3-
2.22	2	2.3	-.3-
2.33	1	2.3	-1.3-
2.44	1	2.3	-1.3-
2.67	2	2.3	-.3-
2.78	2	2.3	-.3-
2.89	5	2.3	2.8
3.00	6	2.3	3.8
3.11	7	2.3	4.8
3.22	2	2.3	-.3-
3.33	1	2.3	-1.3-
3.44	3	2.3	.8

3.56	1	2.3	-1.3-
3.67	1	2.3	-1.3-
3.78	4	2.3	1.8
3.89	2	2.3	-.3-
4.00	1	2.3	-1.3-
4.11	1	2.3	-1.3-
4.33	1	2.3	-1.3-
Total	45		

Test Statistics

	مدى ملاءمة البيئة المحاسبية الجزائرية والظروف الاقتصادية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة
Chi-Square	28.333 <sup>a</sup>
df	19
Asymp. Sig.	.077

قياس الثبات المتغير  
الاول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments	
,679	9	معامل الثبات
0,824		معامل الصدق
	قياس الثبات المتغير الثاني	

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments	
,748	7	معامل الثبات
0,865		معامل الصدق
	قياس الثبات المتغير الثالث	

**Statistiques de fiabilité**

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments	
,729	9	معامل الثبات
0,854		معامل الصدق



الفهرس

II	شكر وعران
III	الإهداء
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
120	قائمة الإختصارات
X	قائمة الملاحق
أ-و	المقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة والدراسات السابقة</b>	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: أساسيات ومتطلعات القيمة العادلة
03	المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم القيمة العادلة
03	أولاً: التكلفة التاريخية
05	ثانياً: نشأة وتطور محاسبة القيمة العادلة
07	المطلب الثاني: مفهوم القيمة العادلة
07	أولاً: تعريف القيمة العادلة
11	ثانياً: أهمية وأهداف ومقومات القيمة العادلة
18	المطلب الثالث: أسباب تطبيق القيمة العادلة وأثر تطبيقها
18	أولاً : أسباب تطبيق القيمة العادلة
19	ثانياً: أثر تطبيق القيمة العادلة
26	ثالثاً: مقارنة بين محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية
29	المطلب الرابع: دراسة البيئة المحاسبية الجزائرية وعلاقتها بالقيمة العادلة

29	أولاً: التعليم المحاسبي.....
30	ثانياً: الهيئات المنظمات المحاسبية بالجزائر.....
32	ثالثاً: النظام المحاسبي المالي.....
34	رابعاً: مكانة القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي والبيئة المحاسبية الجزائرية.....
36	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....
36	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.....
40	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.....
44	المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات الحالية والدراسات السابقة.....
46	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: دراسة ميدانية حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ولاية غرداية	
48	تمهيد.....
49	المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.....
49	المطلب الأول: متغيرات الدراسة.....
51	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.....
54	المطلب الثالث: الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.....
61	المبحث الثاني : نتائج الدراسة وتفسيرها ومناقشتها.....
	الخاتمة.....
	قائمة المراجع.....
	الملاحق.....
	فهرس المحتويات.....